الأمم المتحدة A/71/PV.41

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٤١**

الجمعة، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٦٣ من جدول الأعمال**

**تقرير مجلس حقوق الإنسان**

**تقرير مجلس حقوق الإنسان** (A/71/53 و A/71/53/Add.1 و A/71/53/Add.2)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أشير إلى أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية التي عقدتها في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، النظر في البند ٦٣ من جدول الأعمال في الجلسة العامة وفي اللجنة الثالثة، عملا بالقرار ٢٨١/٦٥، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وإذا سمح لي الأعضاء، أود الآن أن أدلي ببيان.

أود أن أبدأ بالترحيب بالسفير تشوي كيونغليم، رئيس مجلس حقوق الإنسان، في الجمعية العامة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مرة أخرى الأربعة عشر عضوا الجدد في مجلس حقوق الإنسان الذين انتخبتهم الجمعية العامة الأسبوع الماضي.

لقد شكل عام ٢٠١٦ معلما رئيسيا بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان. ففي حين احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المجلس وأتيحت له الفرصة للنظر في إنجازاته، استعرضنا مكانته البارزة في الهيكل العالمي لحقوق الإنسان. ومن الواضح، بكل المقاييس، أن مجلس حقوق الإنسان قد اضطلع بدور حاسم في تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة. فقد عزز بحزم جهودنا الجماعية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء عالمنا.

أما آليات حقوق الإنسان الشاملة والمترابطة التي يشرف عليها المجلس – بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والهيئات التعاهدية – فقد وضعت المجلس في صدارة عملنا من أجل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

التمسك بمعايير حقوق الإنسان القائمة. وقد سمحت لنا بوضع قواعد جديدة، وتوفير المساءلة وسبل الانتصاف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان الارتقاء بأبعاد التحديات الناشئة وفهمها. وقد ألقى مجلس حقوق الإنسان، المرة تلو الأخرى، الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء عالمنا ووجه الانتباه العالمي إلى الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي.

وقد كان الاستعراض الدوري الشامل محوريا في نجاح المجلس. فهو يستند إلى الفرضية الأساسية المتمثلة في المساواة في المعاملة بين الدول وتمكين جميع الدول الأعضاء من العمل بعضها مع البعض على قدم المساواة من أجل تحسين حقوق الإنسان في جميع البلدان. وقد كان الطابع المفتوح والشامل لعملية الاستعراض أساسيا بالنسبة لمصداقيته، وأرحب بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان في هذه العمليات. وتحقيقا لهذه الغاية، أشجع جميع الدول الأعضاء على بذل كل ما في وسعها لتمكين المجتمع المدني من القيام بعمله بحرية في مجتمعاتنا والمشاركة الكاملة في آليات حقوق الإنسان.

وحيث إن الانتباه العالمي يتجه صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لنا جميعا أن نعترف بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي أفضل طريقة لتمكين جميع الناس من إعمال حقوقهم. وفي الواقع، تقوم خطة عام ٢٠٣٠ على الاعتراف الأساسي بحقوق الإنسان لجميع الناس، وإذا تم تنفيذها بشكل فعال، ستسمح لنا ببناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتمكين النساء والفتيات، ومعالجة التمييز وعدم المساواة، وإنهاء الاستغلال والاتجار والتعذيب، وتعزيز سيادة القانون، والقضاء على الفقر المدقع، ومكافحة تغير المناخ.

إن مجلس حقوق الإنسان يضطلع بدور محوري في تعزيز أبعاد حقوق الإنسان الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتطلب ضمان أن يجري تنفيذ الخطة على نحو يتسق مع معايير حقوق الإنسان الدولية اهتماما من جانبنا جميعا.

وفي حين أن مجلس حقوق الإنسان قد أحرز تقدما هاما بالنيابة عن البشرية، فمن الواضح أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به. وفي العقد المقبل، يجب أن نقف بثبات في دعمنا لعمل المجلس، على الرغم من أن ذلك قد يكون صعبا على البعض منا من وقت إلى آخر. وسيكون من الضروري أن يبقى المجلس واضحا وذا مصداقية، وأن يبقي على طابعه العالمي، ويستمر في الاضطلاع بدوره المركزي في هيكل الأمم المتحدة.

إن ضمان حقوق الإنسان لشعوب عالمنا يتطلب اليقظة والعالمية. وسأختتم بياني بكلمات نيلسون مانديلا الشهيرة:

”إن حرمان الشعوب من حقوق الإنسان، إنما هو نيل من إنسانيتها بحد ذاتها“.

ووفقا للقرار ٢٨١/٦٥، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشوي كيونغليم، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

**السيد تشوي كيونغليم** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أقف أمام الجمعية العامة اليوم لعرض التقرير السنوي (A/71/53) لمجلس حقوق الإنسان. وأود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المجلس المنتخبين حديثا. وأنا على يقين من أن جميع الأعضاء الجدد سيسهمون إسهاما كبيرا في تعزيز الهدف المشترك لجميع أعضاء المجلس، ألا وهو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع.

لقد بدأنا عام ٢٠١٦ بأمل وتفاؤل وتصميم مشترك على بناء عالم أكثر أمانا وتحقيق مستقبل أفضل للجميع. ولكن للأسف، فقد واجهنا خلال السنة أزمات إنسانية ونزاعات مسلحة وهجمات إرهابية وأحداث أخرى قائمة وناشئة تهز

مفاهيمنا عن الأمن وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار. وقد شهدنا أن التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي – من المواجهات الدينية إلى الاستفزازات العسكرية وأزمة اللاجئين – لن تزول بسهولة. أما حالة حقوق الإنسان في العالم فآخذة في التدهور أمام أعيننا.

فعلى أحد المستويات، من الواضح أن العديد من هذه التحديات – إن لم تكن كلها – تنتج عن الإخفاق من جانب الدول، والجهات من غير الدول على نحو متزايد أيضا، في احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحمايتها ودعمها. وعلى صعيد آخر، أثناء هذه الفترات من عدم اليقين وانعدام الأمن، فإن الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان تصبح أكثر احتمالا وأكثر تواترا، مما يؤدى إلى زيادة تقويض الأمن وزيادة الضعف.

وفي ضوء هذه الخلفية الصعبة والمعقدة، فإن مجلس حقوق الإنسان قد عمل جاهدا على الوفاء بولايته بوصفه المنتدى الرئيسي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ويعد محضر المجلس وإنجازاته منذ إنشائه شهادة على قدرته على الاستجابة ومرونته في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فهذا العام وحده، اعتمد مجلس حقوق الإنسان ما مجموعه ١٤٩ قرارا ومقررا وبيانا رئاسيا، تم اعتماد ١١٤ منها دون تصويت. وكانت العديد من القرارات، بما في ذلك القرارات بشأن المسائل الخاصة بكل بلد، مبادرات أقاليمية، تؤكد قدرة المجلس على التغلب على الخلافات السياسية واتخاذ إجراءات موحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان الهامة.

وقد ظلت سورية على رأس جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان طوال السنة. ومدد المجلس ولاية لجنة التحقيق مرة أخرى، وعقد قبل أسبوعين فقط دورة استثنائية بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية والحالة في حلب مؤخرا. وخلال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى لجنة التحقيق أن تجري تحقيقا خاصا شاملا في الأحداث التي وقعت في حلب من أجل تحديد جميع الأشخاص الذين توجد أسباب معقولة للاشتباه في مسؤوليتهم عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولدعم الجهود الرامية إلى ضمان مساءلة الجناة.

كما نظر المجلس في المعلومات المستكملة والتقارير الواردة من لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، وتقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق المستقل بشأن بوروندي، المنشأة في كانون الأول/ديسمبر الماضي عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان S-24/1، عندما طلب المجلس إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان إيفاد بعثة من الخبراء المستقلين إلى بوروندي للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعقب تقرير التحقيق المستقل في أيلول/سبتمبر، قرر المجلس إنشاء لجنة تحقيق معنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، بولاية تمكنها من إجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وإذ نشير إلى نتائج وتوصيات لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضة السامية تعيين خبيرين مستقلين لدعم عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفريق الخبراء المستقلين مكلف بالتركيز على قضايا المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. وسوف يقدم الخبراء تقريرهم إلى المجلس في آذار/مارس المقبل.

كما أنشأ المجلس، في العام الماضي، لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان من خلال القرار ٢٠/٣١، المؤرخ ٢٣

آذار/مارس ٢٠١٦. وهذه اللجنة مكلفة برصد حالة حقوق الإنسان في البلد وتقديم تقرير عنها، وطرح توصيات بشأن تحسينها. وستقدم اللجنة تقريرها أيضا إلى المجلس في آذار/مارس المقبل، وسوف تتشاطر التقرير مع الجمعية العامة.

وفي عام ٢٠١٦، مدد المجلس ولايات الإجراءات الخاصة القائمة المتعلقة ببلدان معينة هي إريتريا، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، وكوت ديفوار، ومالي، وميانمار.

وبالإضافة إلى الاستجابة للأزمات والحالات الطارئة في جميع أنحاء العالم، تناول مجلس حقوق الإنسان أيضا عددا من القضايا العالمية على مدار السنة. فعلى وجه الخصوص، خلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى هذه السنة بشأن موضوع تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قام المجلس باستكشاف فرص جديدة ناشئة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل النهوض بحقوق الإنسان، وناقش الكيفية التي يمكن بها لهذه الخطة أن تساعد على الجمع بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة معا.

وخلال الجهود المبذولة لكي لا يتخلف أحد عن الركب، شارك مجلس حقوق الإنسان في طائفة واسعة النطاق من المناقشات المواضيعية، وعقد ٢٠ حلقة نقاش بشأن القضايا الهامة، مثل حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، وحقوق الإنسان وتغير المناخ، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، وحقوق الإنسان للمرأة، واستخدام الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى للنهوض بحقوق الإنسان للجميع، وأبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته، وإسهام البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل.

وقد قامت الإجراءات الخاصة التي اتخذها المجلس بدور محوري في التصدي لتحديات حقوق الإنسان طوال السنة، حيث عملت بوصفها عيني المجلس وأذنيه وسلطت الضوء على أكثر أركان العالم ظلمة. وتشكل تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أحد المصادر الرئيسية للمعلومات الموثوقة عن حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وتوفر أساسا متينا للحوارات والمناقشات في المجلس.

وفي عام ٢٠١٦، استحدث المجلس ولايتين للإجراءات الخاصة، هما: الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. كما قرر المجلس تعديل ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وزيادة عدد الأعضاء إلى سبعة لتمثيل كل من المناطق الاجتماعية الثقافية السبع للشعوب الأصلية. وآمل أن يؤدي إنشاء هذه الولايات وتعزيزها إلى زيادة توطيد عمل المجلس في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها.

وأود الآن أن أنتقل إلى الاستعراض الدوري الشامل، المنعقد في جنيف في هذه الأثناء بينما نحن نتكلم. إننا نقترب بسرعة من نهاية الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، ومن المقرر أن تبدأ الدورة الثالثة في أيار/مايو المقبل. ولا تزال هذه العملية تتلقى تعليقات إيجابية من جميع الجهات المعنية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض الاتجاهات الإيجابية وبعض التحديات التي تواجهها.

إننا لا نزال نحافظ على مبدأ عالمية الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي معظم الحالات، تظل الوفود ممثلة على المستوى الوزاري. بيد أن مشاركة البلدان والدول الصغيرة التي ليس لديها تمثيل في جنيف يشكل تحديا لمبدأ العالمية. وفي هذا الصدد، فقد ساعدت زيادة الاهتمام باحتياجات تلك الدول من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة في الإبقاء على مشاركتهم في العملية.

وثمة مبدأ هام آخر في عملية الاستعراض الدوري الشامل يتمثل في وتيرة إجرائها. وتركيز الدول على تنفيذ التوصيات المقدمة في دورات الاستعراض السابقة عند صياغة تقاريرها الوطنية وتقديمها في الفريق العامل محمود للغاية ويجسد على النحو الواجب الطابع الدوري للاستعراضات. وللمضي قدما في الدورة الثالثة، هناك حاجة للتركيز على المتابعة والتنفيذ بغية ضمان فعالية آلية المتابعة ومصداقيتها.

وتقوم الدول على نحو متزايد بتعزيز عملياتها ونظمها الوطنية بغية التمكين من المشاركة بشكل أكثر منهجية في توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومتابعتها، وكذلك توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى. كما نشجع بشدة ذلك النهج وينبغي أن نمضي فيه قدما.

إن حماية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمالنا مسألة ذات أهمية بالغة. وتشكل المشاركة النشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني وإسهامه عنصرا أساسيا في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته، حيث تجعل المجلس فريدا بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. وفي سياق هذا العام، كنت على علم بالحالات المزعومة من التخويف والتهديد والانتقام ضد الأفراد الذين يتعاونون أو تعاونوا مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وقمت بالتصرف فيها.

وقد ناشدت المجلس مراراً لضمان المشاركة الآمنة للمجتمع المدني في عملنا، وعند الضرورة، كنت أتابع مع الدول المعنية مباشرة. ومرة أخرى، أود أن أؤكد مجدداً أنه من دون إسهام المجتمع المدني، سيفتقر المجلس وآلياته إلى المعلومات الفنية والدعم اللازمين لأداء فعال لولاياتهم. ولا بد أيضاً أن تتوفر لممثلي المجتمع المدني الحماية الكافية للعمل في بيئة حرة ومنفتحة وآمنة تحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعززها.

وأود أن أنتقل الآن إلى المواضيع التي تتعلق بعمل الجمعية مباشرة. في هذا العام، اعتمد مجلس حقوق الإنسان عدداً من القرارات والتوصيات التي قدمت إلى الجمعية العامة. ومن خلال القرار ١٧/٣١ بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا، المتخذ في آذار/مارس، أوصى مجلس حقوق الإنسان الجمعية العامة بتقديم تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب. وفي حزيران/يونيه، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة إن تحيل التقرير والتحديثات الشفوية للجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في إريتريا إلى جميع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب.

وأوصى المجلس الجمعية العامة أيضاً بأن تُبقي قيد نظرها مسألة ضمان المساءلة وإحقاق العدالة في كل انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأوصى الجمعية العامة بأن تُبقي المسألة قيد نظرها إلى أن تقتنع بأن الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة قد اتخذت أو يجري اتخاذها على الصعيد الوطني أو الدولي لضمان تحقيق العدالة للضحايا ومساءلة مرتكبي الانتهاكات. وأخيراً، أوصى المجلس في القرار ٢٨/٣٢، المتخذ في حزيران/يونيه، الجمعية العامة باعتماد الإعلان بشأن الحق في السلام.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان من حيث الموارد المطلوبة لمواصلة القيام بأنشطته. فكما ذكرت آنفاً، يواصل المجلس اعتماد الكثير من القرارات والمقررات التي تترتب عليها آثار كبيرة من حيث الموارد. وفي حين يطلب من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يضطلع بعدد متزايد من الولايات الناشئة عن قرارات مجلس حقوق الإنسان، فإن ميزانيته العادية لا تواكب ذلك النمو.

وأود أن أشير كذلك إلى تحدٍ إضافي مهم، فمجلس حقوق الإنسان يواجه الآن إمكانية حقيقية لضغط وقت اجتماعاته وتقليص عددها. واعتباراً من عام ٢٠١٨ فصاعداً، سيتعين على المجلس خفض عدد اجتماعاته بواقع ٢٣ اجتماعاً سنوياً على الأقل امتثالاً للقيود قيد المناقشة. وهذه القيود ستؤثر على عمل مجلس حقوق الإنسان بشكل كبير، وخاصة سمته المميزة – أي الاستجابة السريعة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. ومع أنني أدرك تماماً التحديات المالية التي نواجهها حالياً، فإنني التمس التعاون والدعم من جميع الدول الأعضاء في معالجة هذه المسألة من خلال اللجنة الخامسة. وفي هذا الصدد، أعتزم أن أقترح على المجلس، في اجتماعه التنظيمي في ٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتماد مشروع قرار يطلب دعم الجمعية العامة لتنظيم اجتماعاته لعام ٢٠١٧، والتي قد تصل إلى ١٥٠ اجتماعاً.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها المجلس، والأمم المتحدة ككل، للاستجابة بفعالية للأزمات المتعددة التي واجهناها في عام ٢٠١٦، فلم تشهد حالة حقوق الإنسان على مستوى العالم إلا تحسناً طفيفاً منذ بداية العام. وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان والتعدي عليها متفشية، والظروف الإنسانية تزداد سوءاً كما تحتدم النزاعات المسلحة. ولكن يجب ألا تفقد الأمل أو التفاؤل – فنحن نهتدي بهاتين الكلمتين المضيئتين في أحلك أركان العالم. ولا بد أن نبذل جهوداً منسقة إضافية على مستوى منظومة الأمم المتحدة من أجل إحداث تغييرات إيجابية في العالم. وأنا على يقين من أننا، معاً، يمكننا إحداث تغيير تدريجي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الجمعية العامة على دعمها لمجلس حقوق الإنسان وعمل المجلس خلال السنوات العشر الماضية. وسيواصل مجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بمسؤولياته بأمانة كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وباعتباره محفل الأمم المتحدة الرئيسي بشأن حقوق الإنسان.

أخيراً، وباسم مجلس حقوق الإنسان، آمل أن تواصل الجمعية العامة تقديم دعمها الكامل والفعال للمجلس خلال الفترة المتبقية من الدورة العاشرة، وأود أن أرحب بكل الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في العام القادم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس تشوي كيونغليم على عرضه لتقرير مجلس حقوق الإنسان.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة كاردونا** (الاتحاد الأوروبي): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك،

يود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم بالشكر لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير تشوي كيونغليم، على عرضه للتقرير السنوي الحادي عشر للمجلس (A/71/53) أمام الجمعية العامة.

لطالما كان الاتحاد الأوروبي مؤيداً قوياً لمجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه. ولأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المجلس، نود أن نغتنم الفرصة للتأكيد مجدداً على دعمنا المستمر ومشاركتنا من أجل تحقيق المزيد من التقدم. وبما أن المجلس هو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المناط بها دعم النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، فقد عزز قدرة الأمم المتحدة على المساعدة في ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان والكشف عن أي انتهاكات بشأنها. ونحن نولي أهمية كبيرة لمصداقية المجلس وفعاليته.

والاتحاد الأوروبي سيواصل بذل كل جهد ممكن للتأكد من أن مجلس حقوق الإنسان قادر لا على التصدي للانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والممنهجة، والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ في مجال حقوق

الإنسان، بل وعلى تحسين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها على مستوى العالم من خلال عمل منهجي بشأن المسائل المواضيعية ذات الصلة. وفي هذا السياق، يُذكر الاتحاد الأوروبي بأهمية استقلال المجلس ويرفض بشدة أي محاولات لتقويض الوضع المؤسسي للمجلس داخل منظومة الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالدور المركزي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في معالجة حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

فلا يمكن لأي دولة تجاهل العواقب الوخيمة للأزمة في سورية والانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه. ويجب تقديم مرتكبي أي انتهاكات للقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي قد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة. وتظل استجابة المجلس المستمرة للأزمة، في ذلك السياق، ذات أهمية كبيرة، كما ينعكس في جهوده الرامية إلى تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونود كذلك أن نشدد على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها المفتاح لمنع نشوب النزاعات.

وقد أظهر المجلس التزامه بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى حكومات كوت ديفوار وليبيا ومالي لتعزيز حقوق الإنسان، ونرحب بالدعم المستمر المُقدم للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك إلى جمهورية غينيا وجنوب السودان وأوكرانيا. ونثق بأن المجلس سيواصل عن كثب رصد الحالات التي يمكن فيها للمساعدة التقنية وبناء القدرات أن تحدث تغييرا، وبأنه سيتصرف عند الاقتضاء.

لقد انتخبت الجمعية العامة ١٤ عضوا جديدا في المجلس في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. والعضوية في المجلس تنطوي على مسؤوليات هامة. فالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ تنص على أن:

”يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان“

وإذ نهنئ الأعضاء الجدد، فإننا كذلك نشجع الجميع على إيلاء اهتمام دقيق لسجلات والتزامات هذه الدول على صعيد حقوق الإنسان طوال فترة عضويتها.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على جميع جوانب عمل مجلس حقوق الإنسان، من الاستعراض الدوري الشامل إلى الإجراءات الخاصة التي كلفته بها قرارات المجلس. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، يجب علينا أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء مشروع القرار المعروض في اللجنة الثالثة بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان. إن مشروع القرار هذا يسعى إلى تخريب قرار مشروع لمجلس حقوق الإنسان بإرجاء قرار معين، وهو، قرار المجلس ٢/٣٢، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ونرى أن أي محاولة للتشكيك في شرعية هذا القرار ليس لها أي أساس قانوني. فقد اعتُمد النص في جنيف في حزيران/يونيه، وبناء على ذلك، عُين السيد فيتيت مونتاربورن في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر بوصفه الخبير المستقل الجديد. ووافق جميع أعضاء المجلس ال ٤٧ على ذلك التعيين. وقد عُين غيره من أصحاب الولايات الحاليين على أساس قرارات جرى التصويت عليها. والتشكيك في تلك الولاية يعني التشكيك في العلاقة المؤسسية الدقيقة بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة واختصاصات كل منهما. ويندرج استحداث إجراء خاص ضمن اختصاص مجلس حقوق الإنسان ولا ينبغي للجمعية العامة التشكيك فيه أو إعادة النظر فيه. وإلا، فإن عمل المجلس وعمل الدول الأعضاء في المجلس سيصبح موضع شك على نحو خطير. وينبغي، علاوة على ذلك، ألا يكون هناك أي سوء فهم فيما يتعلق بوظيفة الخبير المستقل الجديد

وعلاقتها بضرورة حماية الدول الحقوق الإنسانية لجميع الأفراد من دون تمييز من أي نوع. فلا ينبغي لأحد أن يعاني من العنف أو التمييز على أساس هويته.

ونشجع جميع الدول وأصحاب المصلحة بقوة على التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان كوسيلة لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ونؤكد مجددا بصفة خاصة أن الدول التي انتُخبت لعضوية المجلس ملزمة بالتعاون الكامل معها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار تعاون حكومة ميانمار بمنح إمكانية الوصول للمقرر الخاص للأمم المتحدة. وذلك مثال إيجابي، وهو مثال نثق بأن البلدان الأخرى سوف تحتذيه. ونأمل أن تستفيد حكومة ميانمار كذلك استفادة كاملة من فتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بولاية كاملة، في ضوء التجربة الإيجابية التي شهدتها بلدان أخرى في جميع المناطق الأخرى. كما نرحب بتمديد الولايات القطرية للمقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في كل من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبيلاروس، وبتمديد ولايات الخبراء المستقلين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في كل من هايتي والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

ونرحب بإنشاء مفوضية لحقوق الإنسان في جنوب السودان، ونحيط علما بالتقرير النهائي للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا. ونأمل أن توليه الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة الاهتمام الواجب. وفي ضوء استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، نرحب باتخاذ القرار التوافقي بشأن اليمن ونتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة من المفوضية السامية عن استنتاجاتها في الدورة المقبلة للمجلس، في آذار/مارس ٢٠١٧. وبالمثل، نرحب بقرار معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يسلط الضوء على أهمية القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في بوروندي الذي ينشئ لجنة تحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد، وذلك ردا على آخر تقرير لفريق من الخبراء المستقلين. ونتطلع إلى أن تتعاون بوروندي، بصفتها عضوا في المجلس، تعاونا تاما مع تلك اللجنة بمجرد إنشائها، وكذلك مع سائر آليات حقوق الإنسان الدولية. وينبغي للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان أن تتمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونحن نكرر نداءنا العاجل إلى حكومة بوروندي للقيام بذلك.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على الإسهامات القيمة التي يقدمها المجتمع المدني لعمل المجلس ويشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات والتهديدات الموجهة ضد المشاركين من المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة ومضايقتهم وترهيبهم.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بقوة بالاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية عالمية وفريدة حقا في إطار الأمم المتحدة، تتناول جميع حقوق الإنسان وتنطبق على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة دون تفرقة أو تمييز. وإذ يقترب موعد الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، فإننا نشجع الدول على مواصلة تعزيز التركيز على تنفيذ التوصيات التي قبلتها سابقا. ونسلم بأهمية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بهدف تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، ونعرب عن امتناننا البالغ على الدعم القيم الذي تقدمه المفوضية السامية في ذلك الصدد. وأخيرا، نرحب بالإسهامات الهامة التي قدمها المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزامنا المستمر بالإسهام في أعمال مجلس حقوق الإنسان وبزيادة تعزيز دوره في حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطويره وفي منع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وسنواصل القيام على نحو منهجي

بدعم وضمان تنفيذ القواعد والمعايير الدولية القائمة والدعوة بقوة إلى عالمية حقوق الإنسان والترويج لاحترام جميع الدول لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

**السيد نتواغا** (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تضيف المجموعة صوتها إلى مهنئي الأعضاء المنتخبين حديثا وأولئك الذين أعيد انتخابهم في مجلس حقوق الإنسان. وترحب مجموعة الدول الأفريقية برئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد تشوي كيونغليم، وتعرب عن تقديرها للفرصة التي أتيحت لها للتحاور معه بشأن أنشطة المجلس خلال السنة المنقضية. وتثني المجموعة على الرئيس لقيادته والتزامه ولكفاءته المهنية وروحه البناءة في إدارة أعمال المجلس. وتؤكد له دعمها المستمر وتعاونها معه في الاضطلاع بواجباته.

وتعيد المجموعة الأفريقية التأكيد على ولاية المجلس، كما وردت في القرار ٢٥١/٦٠، والمتمثلة في تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها، من دون تمييز بأي شكل وبطريقة عادلة ومتساوية، وتقديم توصيات بهذا الشأن.

وعلى هذا الأساس، لطالما دعمت المجموعة عمل المجلس.

ومجموعة الدول الأفريقية تعتبر المبادئ التي تقوم عليها ولاية المجلس بالغة الأهمية، ولا سيما مبدأ التعاون والحوار الحق، الذي يرمي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. لذلك، من واجب المجلس في أداء ولايته أن يطبق بشكل صارم مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية لدي النظر في مسائل حقوق الإنسان.

ومجموعة الدول الأفريقية مقتنعة بأن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال يمثل أنجع آلية لعالمية التطبيق لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ونرى أن هذه الآلية تبقى مهمة وأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والمجموعة تود التأكيد مجدداً على ضرورة الحفاظ على الطابع التعاوني لتلك الآلية ومبدأ الحوار المعمول به فيها. وترى أن من الأهمية بمكان توفير الموارد الكافية لصندوق الأمم المتحدة الطوعي لتقديم المساعدة المالية والفنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بغية مساعدة الدول على تطوير القدرات وخبراتها الوطنية لتنفيذ التوصيات المتفق عليها.

ومجموعة الدول الأفريقية إذ تؤكد مجدداً دعمها للآليات والإجراءات الخاصة للمجلس ودورها المهم في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، فإنها ترى ثمة حاجة لترشيد تلك الآليات والإجراءات الخاصة حتى تكون أكثر فعالية. وتود المجموعة أن تؤكد أيضا على ضرورة أن تتوافق تلك الإجراءات مع حزمة بناء المؤسسات ومدونة سلوك أصحاب الولاية وولاية كل منهم. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا لبند جدول أعمال المجلس بشأن التعاون الفني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. ونغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن هذا البند ينبغي ألا يستخدم لأغراض أخرى، كالرصد والتحقيق. ولا ينبغي أن تقدم الخدمات الاستشارية بشأن مسائل حقوق الإنسان إلا بناء على طلب الدولة المعنية، على أساس أولوياتها وملكيتها الوطنية، مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها السياسي.

والتقرير السنوي (A/71/53) المعروض على الجمعية يستعرض بطريقة شاملة القرارات التي اتخذها المجلس خلال مداولاته السنوية. ومجموعة الدول الأفريقية تحيط علماً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، والفقرة ٥ (ط) تحديداً، التي تطلب إلى المجلس تقديم توصيات إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة؛ وبالتالي دعم العضوية العالمية للجمعية العامة.

ومجموعة الدول الأفريقية تستنكر بشدة جميع أشكال التنميط والإقصاء والوصم والتحيز والتعصب والتمييز وخطاب

الكراهية والعنف الموجهة ضد الشعوب والمجتمعات والأفراد لأي سبب كان، أينما ومتى وقعت. وتعرب عن بالغ قلقها إزاء محاولات إدخال وفرض مفاهيم وأفكار جديدة لم يتفق عليها دولياً، لا سيما في مجالات لا يوجد لها أساس قانوني في أي صك دولي لحقوق الإنسان. ويتزايد قلقنا جراء محاولات التركيز على أفراد بعينهم على أساس ميولهم الجنسية وسلوكهم الجنسي، في حين يتم إغفال التعصب والتمييز المنتشرين للأسف في أنحاء مختلفة من العالم، سواء كان ذلك على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين، على سبيل المثال لا الحصر. والانقسامات التي تؤدي إليها تلك المحاولات لا تفضي إلى تقويض مقاصد واضعي مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والموقعين عليها فحسب، بل إنها تعرض الإطار الدولي لحقوق الإنسان برمته لخطر جسيم. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الإحجام عن محاولة إعطاء الأولوية لحقوق بعض الأفراد، فهذا يمكن أن يؤدي إلى التمييز السلبي على حساب الحقوق الأخرى المتفق عليها دولياً، وبالتالي يتعارض مع مبادئ عدم التمييز والمساواة. وهذه المبادئ مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان الأخرى المتفق عليها دولياً، وجميعها يؤكد على إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامته وقيمته والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، من دون تمييز.

إن اتخاذ القرار ٢/٣٢، المعنون ”الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية“، في حزيران/يونيه، هو دليل واضح على تلك المحاولات. ويقلق المجموعة أن المفاهيم غير المتفق عليها دولياً، مثل الميل الجنسي والهوية الجنسية، تُولى اهتماماً على حساب قضايا ذات أهمية قصوى، مثل الحق في التنمية وجهود مكافحة العنصرية. ويقلقنا أن المجلس يخوض في مسائل تندرج أساساً ضمن الولاية الوطنية للدول. وهذا يتعارض مع الالتزام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل. والأهم من ذلك الإشارة التي تنذر بالسوء إلى مفهومين: التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. ونود التأكيد على أن تلك المفاهيم غير مرتبطة، ولا ينبغي أن ترتبط، بالصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قدمت مجموعة الدول الأفريقية مشروع قرار يدعو إلى إرجاء النظر والبت في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وذلك لإفساح الوقت لإجراء مزيد من المناقشات والمشاورات بشأن مشروعية إنشاء تلك الولاية، التي أشار زميلي من الاتحاد الأوروبي إليها للتو. ولذلك، ندعو إلى وقف أنشطة الخبير المستقل المعين ريثما يتخذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة.

ونحث جميع الدول والآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التزام المجتمع الدولي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع على قدم المساواة، دون استثناء، كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق القضاء التام على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ختاماً، تود مجموعة الدول الأفريقية أن تؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمها وتعاونها الكامل، مجددة التزامها بالمبدأ الأساسي لحقوق الإنسان للجميع، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد فينافيسر** (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم آيسلندا وبلدي، ليختنشتاين.

نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقرير المجلس (A/71/53) إلى الجمعية العامة، تلك الممارسة الراسخة التي تعزز العلاقة الدينامية بين المجلس والجمعية. وللمجلس أن يستعرض أعمال عام تاريخي ناجح وحافل – في الذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه.

ونشيد بالرئيس تشوي كيونغليم على قيادته المقتدرة. وقد أصبح الآن ما بدأ في عام ٢٠٠٦ مشروعا لقي معارضة من مختلف الجهات حينئذ أحد أهم صكوك المجتمع الدولي المعنية بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والتصدي لحالات الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان. وخلال السنوات العشر من تاريخه اتخذ المجلس قرارات تاريخية وعيّن عددا من المكلفين بولايات خاصة بشأن مسائل هامة مثل العنف ضد المرأة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والحق في الخصوصية. وأنشأ أيضا عدة آليات قطرية محددة، لا سيما لجان تحقيق في الجمهورية العربية السورية وإريتريا وجنوب السودان وليبيا وغزة وكوريا الشمالية وبوروندي.

وتحمل كثير من تلك الإنجازات الأفكار الأصلية التي أنشئ لأجلها المجلس: تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز، مسترشدا في ذلك بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار البنّاء والتعاون، في ذات الوقت الذي يتصدى فيه أيضا تحديدا لتلك الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان بصورة منتظمة. ولكن أصبح المجلس يعاني مزيدا من الاستقطاب في السنوات الأخيرة للأسف. فقد أصبحت معارضة بعض المسائل القطرية، علاوة على المسائل المواضيعية أمرا سياسيا، في حين تراجع الاهتمام بالعواقب الفعلية المترتبة على الحقوق الإنسانية لآلاف الأشخاص، بل أحيانا للملايين منهم. وشمل ذلك حتى المسائل التي سبق أن توحّد حولها الأعضاء، ما يؤدي إلى التراجع عن الالتزامات والمعايير المتفق عليها سابقا. ويبدو أيضا أن هناك اتجاها لنقص المشاركة في قرارات مجلس حقوق الإنسان التي لا تخضع غالبا للمفاوضات الفعلية، كما لم تبذل جهود حقيقية لتضييق هوة الخلافات وزيادة الدعم السياسي. ونأمل في عكس هذا الاتجاه قريبا.

لقد استند إنشاء مجلس حقوق الإنسان إلى فهم قائل بأن من يخدمون فيه سيلتزمون بالتعاون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولكي يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة في انتخابات أعضاء المجلس، يُطلب من البلدان المرشحة تقديم تعهدات والتزامات طوعية. فالممارسة اليوم هي أنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من الدول المرشحة للانتخاب لعضوية المجلس تقدم مثل هذه التعهدات، إلا أنها بالكاد تعتبر عاملا في عملية صنع القرار، بل لا تتجاوز في كثير من الأحيان مجرد الاطلاع المثير للاهتمام إلى حد ما. ويتعين علينا بطبيعة الحال أن ننظر في سلوكنا بصفتنا ناخبين.

وبوسعنا أن نطالب بالتزامات وتنفيذ حقيقيين، غير أن صنع القرار يستند اليوم إلى حد كبير على اعتبارات لا صلة تذكر لها بقوة أداء المجلس. ونرى أنه ينبغي أن تؤدي الالتزامات السياسية العامة، مثل دعم مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب – التي حددها فريق المساءلة والاتساق والشفافية – دورا هاما في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بانتخابات المجلس.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن المسائل المشمولة في التقرير الأخير. ويساورنا القلق من عدم كفاية الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن الحالة في اليمن. فقد اتخذ المجلس قرارا بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان – وهو قرار لا يعكس إلا بالكاد الاحتياجات الفعلية في الميدان. وبالنظر إلى التقارير عن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني على نطاق واسع هناك، فإن الحالة في اليمن تقتضي إنشاء لجنة تحقيق لجمع الأدلة عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان على الأقل.

وقد أبقى المجلس الحالة في سوريا قيد نظره لعدة سنوات حتى الآن. وكان القرار الأهم الذي اتخذه في هذا الصدد إنشاء لجنة تحقيق تمكنت من تقديم أدلة ووثائق وافرة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها أطراف النزاع.

وعقد المجلس مؤخرا دورة استثنائية للتصدي للحالة في حلب، والتي اكتست أهمية خاصة بعد ممارسة حق النقض في مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7785). وفي حين أن الجهود التي تبذلها اللجنة ما تزال بالغة الأهمية على وجه الخصوص، فمن الواضح أيضا عدم كفاية أنشطة المجتمع الدولي، لا سيما في مجال المساءلة حيث خذلنا ضحايا النزاع في سوريا لما يزيد على خمس سنوات حتى الآن. ونرى أنه قد حان الوقت لأن ترتقي الجمعية إلى مستوى المسؤولية وتؤدي دورها في ذلك الصدد.

ففي الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأ المجلس عددا من الولايات الجديدة لاتخاذ الإجراءات الخاصة، في حين جدد ولايات أخرى. وندعو جميع البلدان إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة، بما في ذلك عن طريق إصدار دعوات دائمة، فضلا عن تمكين المعنيين بها من أداء عملهم بشكل مستقل ودون تدخل. ويعيننا العمل القيم الذي يضطلعون به في المضي قدما نحو تحقيق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا: في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، علاوة على تلك الواردة في الاتفاقيات الأخيرة مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونثني على المجلس، لا سيما الولاية التي أنشأها مؤخرا لتعيين خبير مستقل معني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، ونهنئ السيد مونتاربورن على تعيينه في منصب الخبير المستقل. ومنذ القرار الأول بشأن تلك المسألة الذي قدمته جنوب أفريقيا والبرازيل في عام ٢٠١١، ظلت هذه المسألة في صدارة جدول أعمال المجلس. ويدل إنشاء ولاية خاصة على أهمية هذه المسألة، وقد تأكد ذلك أكثر بسبب العديد من الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جميع أنحاء العالم.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد بهاتاري (نيبال).

ونود أن نشدد على أنه، تمشيا مع نتائج قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ المعنون ”استعراض مجلس حقوق الإنسان“ فإن على الجمعية العامة في جلستها العامة، وليس اللجنة الثالثة – اتخاذ إجراء بشأن تقرير المجلس. ويشمل الاستعراض فهما مفاده أن على اللجنة الثالثة النظر في اتخاذ إجراءات بشأن توصيات المجلس إلى الجمعية. وندعو جميع الوفود إلى احترام الفهم المتفق عليه في الاستعراض وليس إلغاء العمل القيم الذي اضطلع به مجلس حقوق الإنسان.

**السيدة ويلسون** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أيدت أستراليا إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، وما زلنا مقتنعين بعد مضي عشر سنوات بأن المجلس وآلياته يواصلان الاضطلاع بدور أساسي في دعم حقوق الإنسان العالمية. وقد أتيحت لنا اليوم فرصة للنظر في الإنجازات العديدة التي حققها المجلس خلال السنة الماضية، وأغتنم هذه الفرصة لكي أبرز بعض منها.

يسرُّنا أن نلاحظ أن المجلس قد اتخذ قراره الأول بشأن العنف ضد المرأة، وأنه أولى أهمية خاصة لنساء الشعوب الأصلية. ونرحب بتزايد اهتمام المجلس بتحسين النتائج المتعلقة بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية عموما، بما في ذلك عن طريق تعزيز هيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وأعربت أستراليا أيضا عن سرورها بتقديم القرار المتعلق بالمؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في دورة المجلس في أيلول/سبتمبر، والذي اعتمد بتوافق الآراء.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نعرب هنا – كغيرنا من الوفود الأخرى – عن تأييدنا القوي لقرار المجلس بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، بما في ذلك تعيين خبير مستقل بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. فذلك يعدُّ خطوة هامة نحو الاعتراف بضرورة حماية المثليات

والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الجنس من التمييز والعنف. وأود أن أشدد على أن هذه ليست محاولة لإعطاء تلك المسألة أهمية على مسائل حقوق الإنسان الأخرى، وإنما القصد هو ضمان اعتراف مماثل بأهمية التمييز والعنف ضد هذه الفئات باعتباره أحد المسائل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان العالمية.

وما زلنا نشعر في ذلك الصدد، بخيبة الأمل للسماع بأن بعض الدول، بما فيها بعض الموجودة معنا هنا اليوم، تعارض تعيين الخبير المستقل من قبل مجلس حقوق الإنسان.

ونود أن نكرر موقفنا بأن الأمر يعود إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها، وليس إلى اللجنة الثالثة، للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/71/53) وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا لاستقلال المجلس وولايته. وندعو البلدان إلى دعم تعيين الخبير والعمل بصورة تعاونية معه وهو يمارس ولايته. إن لأستراليا تاريخاً طويلاً من التعاون مع آليات وعمليات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ونحن نتطلع إلى الترحيب بعدد من المقررين الخاصين خلال الأشهر المقبلة.

وستظل أستراليا نصيراً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وللمرة الأولى، قدمنا ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون لجميع الدول صوت متساو في المجلس، بغض النظر عن حجمها. وما فتئنا داعماً قوياً للمشاركة النشطة من جانب الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً في المجلس، تماماً مثلما نحن هنا في نيويورك وفي منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ويسرّنا تقديم الدعم لمشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في مداولات دورة الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف – وهي أول دورة للمجلس بمشاركة عالمية. وبالنظر إلى فرصة العمل في المجلس، ستركز أستراليا على خمسة مجالات رئيسية هي: النهوض بحقوق النساء والفتيات؛ وتعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية القوية في كل مكان؛ وحماية حرية التعبير؛ والنهوض بحقوق الشعوب الأصلية؛ وتعزيز مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان. وبغض النظر عما إذا كانت أستراليا في المجلس أم لم تكن، فإننا سنبقى ملتزمين التزاماً قوياً بالمشاركة الفعالة والبناءة لتحسين حالة حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الناس في جميع أنحاء العالم.

**السيد سوخي** (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن شكرنا لسعادة السفير تشوي كيونغليم، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على قيادته وعلى عرضه لتقرير المجلس (A/71/53) على الجمعية العامة اليوم. في هذه السنة، استطاع المجلس معالجة قضايا حقوق الإنسان الملحة واعتماد عدد من القرارات والمقررات. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أن الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المجلس، الذي احتفل بها في وقت سابق من هذا العام، كانت فرصة لنا للتفكير في إنجازات المجلس والتحديات التي يواجهها، وتقييم الدروس المستفادة، وتحديد التغييرات اللازمة والتطلع إلى مجلس أقوى وأكثر فعالية في المستقبل.

في عام ٢٠١٦، كان لمنغوليا عظيم الشرف في أن تقضي السنة الأولى من عضويتها في مجلس حقوق الإنسان. ونعتقد أن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يكون منبراً لتعزيز المناقشة المفتوحة بشأن قضايا حقوق الإنسان مع ما يترتب على ذلك من أثر إيجابي على السياسات الوطنية. وتركز منغوليا، بوصفها عضواً منتخباً حديثاً، على عدد من الأولويات مثل ضمان المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، ومكافحة التمييز العنصري والتمييز بين الجنسين، وإلغاء عقوبة الإعدام، وتعزيز حرية الرأي والتعبير، وتعزيز حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

ولطالما كان تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والمساواة في صميم جميع السياسات التي تتبعها حكومة منغوليا. وبناء على ذلك، ما فتئت منغوليا تشارك مشاركة بناءة مع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وتم استعراض تقريرنا الوطني الثاني في عام ٢٠١٥ في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبغية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني، اعتمدت حكومة منغوليا خطة عملها الوطنية، التي وضعت من خلال عمليات تشاورية بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبما أن المجلس يقترب من الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، ينبغي إيلاء مزيد من التركيز لضمان التنفيذ الفعال للتوصيات التي قدمت خلال الدورات السابقة. وفي هذا الصدد، تكتسي المشاركة البناءة والتعاون والدعم التقني أهمية قصوى.

ونغتنم هذه الفرصة لنثني على مبادرة رئيس المجلس وعمله في المضي قدماً بالمناقشة مع الدول الأعضاء بشأن تحسين أساليب عمل المجلس بغية تعزيز كفاءة عمله.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة بلدي بالإسهام في أنشطة مجلس حقوق الإنسان خلال فترة عضويتها من خلال التعهدات والالتزامات الطوعية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

**السيدة مندلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن مجلس حقوق الإنسان هو مؤسسة بالغة الأهمية؛ وهي تكفل أن تظل حقوق الإنسان محور تركيز عملنا في الأمم المتحدة.

لقد تزايد قلقنا في الأيام الأخيرة إزاء الطريقة التي تعاملت بها بعض الدول الأعضاء مع تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/71/53). وتؤيد الولايات المتحدة بقوة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢، الذي أنشأ ولاية خاصة بالخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وعلى الرغم من أن الميل الجنسي والهوية الجنسانية هي مسائل حساسة بالنسبة لبعض البلدان، فلا ينبغي لأحد أن يواجه العنف أو التمييز بسبب ميله الجنسي أو هويته الجنسانية، وتنتمي هذه المسائل بوضوح إلى جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. لقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارات عديدة بشأن الأشخاص الذين يتعرضون للعنف والتمييز بسبب خصائص أو ظروف محددة، مثل الانتماء إلى مجموعة من الأقليات. تندرج الولاية المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية تماماً في إطار هذه الولايات القائمة، وتتناول المسائل المحددة المحيطة بالعنف والتمييز الذي يواجهه الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية. ونؤيد بقوة أيضاً تعيين السيد فيتيت مونتاربهورن، وهو أستاذ متميز في القانون الدولي عمل في عدد من هيئات الأمم المتحدة. وقد عُين في هذا المنصب في ٣٠ أيلول/سبتمبر وبدأ بالفعل عمله الهام.

وبالأمس، قدمت المجموعة الأفريقية مشروع قرارها السنوي بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان. ومع أن هذا الأمر عادة ذو طابع إجرائي، إلا أن مشروع قرار هذا العام يتضمن لغة إشكالية بصورة شديدة. فهي تسعى إلى تأخير النظر في قرار مجلس حقوق الإنسان، معترضة بصورة غير منطقية على الأساس القانوني لولاية الخبير المستقل. نحن نشعر بقلق بالغ إزاء هذه المحاولة. إن السعي إلى إعادة فتح ولاية مجلس حقوق الإنسان التي تعتبرها بعض الدول غير مقبولة، وأن تفعل ذلك تحت ستار الشواغل القانونية، هو أمر يتعارض مع قدرة مجلس حقوق الإنسان على أداء عمله. لم تجرِ هذه المحاولة قط من قبل. إن الجمعية العامة لم تحاول قط إعادة فتح ولاية مجلس حقوق الإنسان حيث تم تعيين مكلف بالولاية وهو يعمل بشكل كامل. ومن شأن ذلك أن يشكل سابقة خطيرة جداً. وقد أنشأ المجلس العديد من الولايات التي تعارضها بلدان مختلفة، ولكن لم يسعَ بلد لإعادة فتح باب التداول لتلك الولايات في اللجنة الثالثة.

ويجب علينا أيضاً أن نتذكر أن منظمات المجتمع المدني والحكومات تعمل بشجاعة في جميع المناطق من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بغض النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية. إن إجراءاتنا بشأن مشروع قرار المجموعة الأفريقية في اللجنة الثالثة وفي الجلسة العامة للجمعية العامة ستكون لها آثار كبيرة على عملهم. يجب أن نواصل احترام كرامة جميع الأشخاص وحرياتهم الأساسية.

سيقدم أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مشروع تعديل اليوم يزيل الصيغة التي تتعارض مع قرار مجلس حقوق الإنسان. إننا نحث بقوة جميع الدول على التصويت مؤيدة لمشروع التعديل. وإذا أخفق مشروع التعديل، فإننا نحث بقوة الحاضرين على التصويت معارضين لمشروع القرار، الذي يتعين أن يراعي تقرير مجلس حقوق الإنسان في مجمله وألا يقوض المجلس من خلال الطعن في شرعية إحدى الولايات.

**السيدة رودريغيث أباسكال** (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أنشئ مجلس حقوق الإنسان نتيجة للحاجة إلى معالجة المعايير المزدوجة والمواجهة والتلاعب السياسي للجنة حقوق الإنسان التي سبقته. ويجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتجنب تكرار الممارسات السلبية التي أفقدت لجنة حقوق الإنسان مصداقيتها، وهي ممارسات ترفضها كوبا رفضا تاما. ونكرر قلقنا إزاء الاتجاه السائد في المجلس لفرض الانتقائية وازدواجية المعايير فيما يخص النظر في حالات حقوق الإنسان، كما يتجلى في التقرير (A/71/53) قيد المناقشة حاليا. يجب علينا اليوم إنقاذ المجلس من الانتقائية والمناورات السياسية التي تميز عمله في معالجة الحالات القطرية. حيث يجب أن يشكل التعاون والحوار القائم على الاحترام المبادئ التوجيهية لعمله.

وتلاحظ كوبا أن الاستعراض الدوري الشامل قد تعزز بوصفه الآلية العالمية القائمة الوحيدة لإجراء تحليل شامل لحالات حقوق الإنسان في جميع البلدان؛ وهو العنصر الرئيسي الذي يميز المجلس عن لجنة حقوق الإنسان. وقد أثبتت هذه الآلية أنها وسيلة من وسائل التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان على أساس الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. ويجب أن تحظى هذه المبادئ بالاحترام بشكل متساو من جانب الإجراءات الخاصة للمجلس ومن جانب هيئات معاهدات حقوق الإنسان، التي يجب عليها، علاوة على ذلك، مراعاة مدونة قواعد السلوك التي اعتمدت عندما أنشئ المجلس كمؤسسة.

وترى كوبا أنه ما دام هناك نظام اقتصادي وسياسي دولي ظالم وإقصائي، على المجلس أن يواصل مناصرة إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وطالما لدينا حالات تسودها التدابير القسرية الانفرادية، ويتم فيها الإبقاء على عمليات الحصار الصارم، كما هو الحال بالنسبة لكوبا، التي تعاني من الحصار منذ أكثر من ٥٠ عاما الآن، يجب على المجلس أن يرفض تلك التدابير، ويدعو إلى وضع حد لها. ويجب أن يكفل المجلس معالجة الحق في التضامن الدولي على وجه السرعة، بهدف التغلب على التحديات العالمية الخطيرة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية وتلك المتعلقة بالطاقة والبيئة والغذاء.

واستجابة لتوصية مجلس حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية العامة في قراره ٢٨/٣٢، قدم وفد بلدي مشروع قرار معنون ”إعلان بشأن الحق في السلام.“ والفكرة الأساسية هي أن السلام، الذي سبق الاعتراف به بوصفه شرطا أساسيا للتمتع بجميع حقوق الإنسان، يتعين أن يحظى أيضا بالاعتراف الواجب كحق لجميع الأشخاص، فرادى ومجتمعين، من أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتمتع ببيئة من الوئام يتم فيها تلبية جميع الاحتياجات، واحترام جميع الحقوق الفردية والجماعية بشكل كامل.

وسوف تواصل كوبا تعزيز حقوق جميع الشعوب في تقرير المصير وتحقيق السلام والتنمية والحق في الغذاء، والسعي

إلى إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز، فضلا عن إعمال الحقوق الثقافية واحترام التنوع. وتكرر كوبا تأكيد التزامها الدائم بتعزيز واحترام حقوق الإنسان للجميع.

**السيدة الدويلة** (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما من البنود المدرجة في جدول أعمالها، وأود أن أشكر هنا مجلس حقوق الإنسان على التقرير المعروض علينا اليوم في الوثيقة (A/71/53) الذي يلخص ما تم من أعمال لأجل تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الدولي، وسعيه الدائم لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها، كما نهنئ الدول التي نالت عضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، خلال الانتخابات التي عقدتها الجمعية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، متمنيين لها التوفيق خلال فترة عضويتها.

سرد التقرير عدة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وحمايتها وكيفية التمتع الفعلي بالحريات الأساسية، كما تناول حالات حقوق الإنسان في بعض الدول وركز على دور الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وجهودها في تعزيز جميع أوجه التعاون مع مختلف دول العالم، كما تطرق إلى مسائل في غاية الأهمية مثل الاتجار بالبشر وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز والعنف ضد المرأة. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الوصول إلى التطبيق الفعلي الكامل لمفهوم حقوق الإنسان يقع على عاتق الدول ويتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي ككل.

إن ما يشهده عالمنا اليوم من تحديات وقضايا متسارعة، وما تواجهه بعض الشعوب من مصاعب للحصول على أبسط سبل العيش من غذاء ودواء ومأوى، تحتم على المجتمع الدولي العمل جديا على توفير جميع الاحتياجات اللازمة لها، خاصة مع تعاظم أزمة اللاجئين والنازحين، ونرحب هنا باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، والذي يعبر عن إدراك المجتمع الدولي لحجم المعاناة التي طالت العديد من الشعوب في العالم والتي أفرزتها الأوضاع الإنسانية الصعبة، ونرحب بجميع الجهود الدولية المبذولة لرفع مستوى معيشة الشعوب وحماية حقوقها، ومنها اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويصادف اليوم حدثا هاما يتمثل في دخول اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ، فكل تلك التدابير تعبر عن جدية المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان.

أود الإشارة إلى موافقة بلدي على مشروع قانون بشأن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان، استرشادا بمبادئ باريس التي تعزز حماية حقوق الإنسان والعمل على نشر واحترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها. كما قامت دولة الكويت بوضع آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان، ومنها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة. ومما لا شك فيه أن مفهوم حقوق الإنسان مرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن رقي الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحثنا على النهوض بمبادئ حقوق الإنسان، والحفاظ على الحريات الأساسية.

تقدم دولة الكويت العديد من المساعدات من خلال الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، دعما لجهودها وإيمانا منها بأهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق، استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية لدعم الحالة الإنسانية في سورية، بالتوافق مع تقرير مجلس حقوق الإنسان ومع قراره رقم ٢٠/٢٨.

كما شاركت في استضافة مؤتمر لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، الذي جمع أموالا جديدة لتلبية الاحتياجات الفورية

والطويلة الأجل للمتضررين من الأزمة السورية، أملا منها في تخفيف معاناة الشعب السوري الشقيق.

ونشعر بالألم والحسرة جراء استمرار أعمال العنف في سورية، مع دخول العام السادس، وهي تحصد الأرواح والممتلكات، ويعيش ما يقارب من نصف سكان هذا البلد الشقيق أوضاعا إنسانية صعبة، إما لاجئين أو نازحين.

كما يدعو وفد بلدي إلى أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تسريع إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية، يحقق للشعب السوري تطلعاته في حياة حرة وكريمة. ولا يفوتنا في هذا المجال، ونحن نناقش قضية حقوق الإنسان وضرورة احترام آدميته، أن ندين وبشدة الممارسات والسياسات القمعية الإسرائيلية والمستمرة في انتهاك أبسط مبادئ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والكف عن سياساتها العدوانية والتوسعية وإلزامها باحترام القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، واحترام تعهداتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين.

ختاما، تؤكد دولة الكويت التزامها بدعم ومساندة جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والعمل على الاستفادة من التجارب والخبرات المختلفة لتحقيق تطلعاتنا في عالم يسوده الأمن والاستقرار، ويكون الحفاظ فيه على احترام حقوق الإنسان ركيزة أساسية وحقا ثابتا لا يمكن المساس به.

**السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اكتسى التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان على مدى السنوات الماضية أهمية متزايدة. وتضطلع الأمم المتحدة بمهمة فريدة وهامة لضمان تهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار قائم على المساواة حقا بين الدول. وينبغي أن يتيح ذلك الحوار إعمال حقوق الإنسان أقصى لأقصى حد ممكن في جميع بلدان العالم. ويقوم مجلس حقوق الإنسان بدور حاسم في ذلك العمل.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ ممثلي الدول المنتخبة لعضوية المجلس في الأسبوع الماضي، وأن أعرب عن الأمل في أن تسهم في التعاون البناء لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية العالمية.

ومع ذلك، يجب أن نشير إلى أن جدول أعمال المجلس قد أصبح أداة تكتيكية لتعزيز مصالح فرادى الدول والمجموعات، حيث تتحول المناقشات بشكل متزايد إلى مجال لبث المظالم السياسية والمواقف المتعالية والتشهير بالدول. وعلاوة على ذلك، فإن الاختلالات الجغرافية غير المبررة فيما يتعلق بمختلف حالات حقوق الإنسان التي ينظر فيها المجلس لا تعبر عن الاتجاهات الحقيقية؛ بل هي نتيجة إجراءات ذات دوافع سياسية.

إننا أيضا مندهشون إزاء بعض الأنشطة المشبوهة، بما في ذلك الترويج لإصلاحات ومبادرات يفترض أنها تقدمية، تؤدي في الممارسة العملية إلى تآكل الطابع الحكومي الدولي لأعمال الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان التابعة لها، حيث يجري إسناد وظائف لهيئات فرعية لا ينبغي لها القيام بها. ويؤسفنا أن يتحول المجلس إلى مكان لتجربة هذه المبادرات المثيرة للجدل.

ونرفض رفضا قاطعا استخدام المجلس لإدراج العديد من المسائل المشحونة سياسيا في جدول أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك فكرة إحالة حالات حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أنه لا ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المكلفة بولايات حقوق الإنسان أن تتدخل في مجالات اختصاص الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في

ذلك بشأن مسائل الأمن الدولي والتنمية ومكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر. ويتعين أن تكون هناك حدود لإدماج قضايا حقوق الإنسان في أنشطة مختلف الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ويجب ألا يؤدي ذلك إلى ازدواجية المهام. وينطبق ذلك، في المقام الأول، على حوار غليون بشأن حقوق الإنسان، الذي يروج له مجلس حقوق الإنسان.

ونود أن نعرب عن القلق إزاء حقيقة أن جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان يتناول مسائل لا تندرج ضمن نطاق ولايته ولا اختصاصه، بما في ذلك المسؤولية عن حماية المركز القانوني الدولي للأقاليم وأهليتها. ويساورنا القلق جراء المحاولات الدؤوبة لفرادى الدول التي، بدلا من السعي إلى صياغة جدول أعمال يوحد الصفوف، تعرض على المجلس مواضيع خلافية بشكل متعمد. وآخر مثال على ذلك هو قرار المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية وإنشاء منصب خبير مستقل بشأن هذه المسألة. إن هذا الأمر لا يحسن حالة حقوق الإنسان، بل يعزز الانقسامات بين أعضاء المجلس.

ويساورنا القلق من أنه، بالنظر إلى توسيع منظومة الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، سيصبح تجاوز الولايات وازدواجية الوظائف سمة من سمات العديد من تلك الآليات. ونعتقد أن المهمة الأساسية لمجلس حقوق الإنسان يجب أن تتمثل في استعادة طابع الاحترام المتبادل الذي اتسم به الحوار الحكومي الدولي. وذلك استنادا إلى حقيقة أن المبدأ الأساسي لعمل المجلس ينبغي أن يتمثل في التعاون المتكافئ القائم على الامتثال لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

ونعتقد أن الآلية الموضوعية الوحيدة لرصد الامتثال لحقوق الإنسان هي الاستعراض الدوري الشامل. ونعتقد أنه بغية زيادة فعالية عمل مجلس حقوق الإنسان، ينبغي التركيز على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول التي تعرب عن موافقتها عليها.

في الختام، نود أن نشير إلى أنه من المهم بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان عدم تقويض الثقة التي أولته إياها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. ويمكن أن تؤدي الاتجاهات المثيرة للقلق في أعمال المجلس، والتي أشرت إليها للتو، إلى جعل المجلس في حالة تشبه حالة لجنة حقوق الإنسان في نهاية التسعينات من القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين. ومن شأن ذلك مرة أخرى النيل من عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

**السيدة كومار** (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير تشوي كيونغليم، ونشكره على بيانه الشامل.

يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وتوفر الاحتفالات بالذكرى السنوية فرصة سانحة للتقييم والتأمل. ونرى أنه يجدر تحليل التقدم الذي أحرزه المجلس نحو إنجاز ولايته المزدوجة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتأمل في إنجازاته والتحديات التي تواجهه ووضع خطط لإجراء تغييرات عند الاقتضاء، بهدف تشكيل مجلس أقوى وأكثر فعالية.

لقد انبثق مجلس حقوق الإنسان عن الإرادة السياسية لتجنب أوجه القصور في عمل لجنة حقوق الإنسان. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للمجلس، علينا أيضا أن نظل مدركين لأسباب إنشائه وتفادي تكرار أخطاء الماضي. وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى أن الرصد الذي ينطوي على تدخل وتوجيه أصابع الاتهام عند التعامل مع حالات حقوق إنسان بعينها في العديد من البلدان أمر ضار بأهداف المجلس. وتؤمن الهند باتباع نهج منفتح وشامل للجميع يقوم على أساس الحوار والتشاور والتعاون.

وبوصف الهند إحدى الدول الموقعة على كلا العهدين الرئيسيين المتعلقين بحقوق الإنسان والصكوك الرئيسية لحقوق

الإنسان، فإنها ما فتئت تعزز حقوق الإنسان. وقدمت الهند إسهامات هامة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسلطت الضوء بشكل خاص على الحاجة إلى تجسيد المساواة بين الجنسين.

وفي المقام الأول، استرشدت الهند في انخراطها مع مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه بالأهمية التي توليها لآليات الأمم المتحدة التي تفيد في تأطير الخطاب الدولي المتعلق بحقوق الإنسان. ونحن نسعى باستمرار إلى المشاركة البناءة مع عمليات تلك الهيئات. وخلال فترة السنوات العشر الماضية القصيرة نسبيا، واجه المجلس تحديات هائلة بشأن طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف وتغير المناخ والتنمية، فضلا عن قضايا أخرى. وتطور المجلس على مر السنين ليصبح منتدى للمشاركة الطوعية وتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

إننا نعتقد اعتقادا جازما بأنه يجب على المجلس، من أجل ضمان استمرار أهميته وتحقيق المزيد من النجاح، أن يواصل تعزيز التزامه بالمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والشفافية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار الدولي البناء، مع السعي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع.

ومن بين المسؤوليات الأساسية للمجلس، ضمان أنّ عدم تجزئة جميع حقوق الإنسان وترابطها وتشابكها، بما في ذلك الحق في التنمية، تُعامل بصورة عادلة وعلى قدم المساواة. إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وعنصر محوري في مقاصد الأمم المتحدة ومهمتها. بيد أن هناك محذورا يطرح نفسه في ذلك الصدد: فمفهوم عالمية الحقوق لا يعني توحيد القيم والنظم. ولكي يضطلع بمسؤولياته على نحو مجد ومثمر بقدر أكبر، سيكون المجلس موفقا إذا ما راعى أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية في حواره مع الدول الأعضاء.

وتعتقد الهند أن آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس توفر منتدى لنقاش غير مسيس وغير انتقائي وغير تصادمي فيما بين الدول الأعضاء. وتظل أهمية تلك الخصائص قوية ونحن نقترب من اختتام الدورة الثانية لآلية الاستعراض. هناك اقتراحات واردة من بعض الأوساط بأن عملية تلك الآلية تحتاج إلى استعراض لجعلها أكثر فعالية. ونحن نكرر بأنه يجب عدم التلاعب بآلية الاستعراض الدوري الشامل، لأن أي محاولة من هذا القبيل تحمل في طياتها إمكانية إضعاف التأييد العالمي الذي تتمتع به حاليا. إن عمر العملية أقل من عشر سنوات، ولذلك فمن السابق لأوانه إبداء الرأي بشأن فعاليتها النهائية أو تحديد احتياجات محددة لإصلاحها.

ونود كذلك أن نذكر أن نجاح الحوارات مع الإجراءات الخاصة يتوقف على استمرار استقلالها وحيادها وعلى اضطلاعها بالمهام الموكلة إليها بمسؤولية وحساسية وفقا لولاياتها. وينبغي للتعليقات والتوصيات المقدمة من المكلفين بولايات كذلك أن تتقيد بولاية كل منهم. ونتائج جهودهم بحاجة إلى أن تكون بناءة وألا تمليها دوافع أيديولوجية ودوافع خفية. فمن شأن ذلك أن يساعد الحكومات المعنية على الاعتراف الكامل بتقاريرها وأن تتخذ إجراءات المتابعة المطلوبة. وسيكون من المفيد للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والدول الأعضاء إذا ما اجتنبت المحاولات المضللة لتمجيد الذات والدعاية من خلال التعميمات التي لا تقوم على أساس، بما في ذلك إصدار النشرات الصحفية المشتركة بشأن القضايا التي تتجاوز ولاياتها.

ولطالما ظللنا نؤمن بأن قضايا حقوق الإنسان لا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها البعض، بينما يتم تجاهل العلاقة المعقدة والعويصة بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والتعاون الدولي. ولا تزال التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والنزاعات المسلحة والإرهاب وقصور الديمقراطية والإفلات

من العقاب تحرم الملايين من الناس من التمتع الكامل بحقوق الإنسان. إن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والوصول إلى العدالة وإشراك المجتمع المدني أمور أساسية لحماية الحريات الأساسية ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

وفي الختام، تبقى الهند ملتزمة بجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة وذات كفاءة قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بطريقة شفافة وتعاونية وغير انتقائية.

**السيدة نعيم** (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يشكر وفد بلدي سعادة السفير تشوي كيونغليم، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على عمله الرائع بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان وعلى عرضه التقرير السنوي للمجلس (A/71/53) على الجمعية العامة.

إن عام ٢٠١٦ يمثل معلما هاما في تاريخ مجلس حقوق الإنسان. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للمجلس، نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمجلس على إنجازاته ولتأكيد دعمنا له. فقد كانت للمجلس، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، إسهامات موضوعية في تحسين حالة حقوق الإنسان في العالم. وهو لم يبرهن فقط على أنه مؤسسة فعالة في حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بل واضطلع كذلك بدور هام في تعزيز حوار دولي بناء وفي تحسين المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها. وتفخر ملديف بأنها ظلت تشارك بنشاط في العملية بوصفها عضوا في المجلس لست سنوات من عمره البالغ ١٠ سنوات. وفي وقت ظلت تتزايد فيه انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بسرعة في جميع أنحاء العالم، وإذ يشكل التطرف والإرهاب تهديدات متزايدة للمجتمع العالمي بأسره، فإن ملديف ترحب بالمبادرات التي اتخذها المجلس في معالجة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ابتلي بها عالمنا.

فمن أهم المساهمات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في العالم، عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقد تم الاعتراف بعملية الاستعراض الدوري الشامل على نطاق واسع بوصفها أحد أكبر إنجازات المجلس، بإنشاء آلية فريدة يمكن بها تقييم حقوق الإنسان لجميع البلدان وقياسها على قدم المساواة وبنفس القدر. ويسرنا أن نشير إلى أن ملديف أكملت استعراضها الثاني في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل هذا العام. إننا نعتقد أن عملية الاستعراض تكتسي أهمية حاسمة، ونعيد تأكيد دعمنا للجهود الرامية إلى زيادة تعزيز العملية.

والتطور الآخر الجدير بالإشارة هو آلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. فآلية الإجراءات الخاصة توفر، من خلال تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أساسا فعالا للحوار والنقاش، فيما بين الدول الأعضاء في المجلس وبين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجلس على حد سواء.

إننا نرحب بأحدث دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية والأوضاع الأخيرة في حلب والاهتمام الذي يوليه المجلس للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد سكان حلب. وتدعو ملديف المجلس إلى تكثيف جهوده من أجل تحقيق تلك الغاية واعتماد دور أكثر استباقية في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء والرجال والأطفال في حلب.

بالمثل، وعلى الرغم من أن المجلس قد واصل مجموعة قراراته التقليدية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فإن ملديف تدعو المجلس إلى اتخاذ تدابير قوية وفعالة من أجل تخفيف محنة شعب فلسطين.

ويكتسي هذا العام كذلك أهمية خاصة بالنسبة لملديف ونحن نختتم ولايتنا الثانية في مجلس حقوق الإنسان. إننا فخورون بمساهماتنا في أعمال المجلس. ونحن نذكر بصفة خاصة جهودنا لإدماج تغير المناخ في جدول أعمال المجلس من خلال قرار المجلس ٢٣/٧١. فالدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف، تأتي في طليعة من يشعر بآثار تغير المناخ. ولطالما دعت ملديف إلى النظر في مسألة تغير المناخ وآثارها على السكان من خلال منظور حقوق الإنسان. ويسرنا أن نشير إلى أن المجلس قد واصل، في دورته الثانية والثلاثين، الاعتراف بأهمية معالجة التأثيرات السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان.

إن زيادة المشاركة مع صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، تطور هام آخر يسرنا أن نراه يتحقق. وقد تمكنا، بالإضافة إلى المشاركة النشطة في إنشاء الصندوق الاستئماني، من ضمان مشاركة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية غير الممثلة في جنيف في دورة المجلس التي أجريت هناك في حزيران/يونيه من هذا العام، التي شهدت مشاركة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية للمرة الأولى.

وعلى الرغم من قيودنا ومركزنا كدولة جزرية صغيرة نامية، حافظت ملديف على وجود قوي في مجلس حقوق الإنسان. إننا فخورون بأننا منحنا صوتا لأصغر أعضاء المجتمع الدولي، وسنواصل تأييد تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السنوات القادمة. ويسر وفد بلدي أن يشير إلى أن حكومة ملديف أعلنت ترشحها للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتظل ملديف ثابتة في جهودها الرامية إلى مواصلة إبقاء التنمية وتمكين جميع الناس في قلب جدول أعمال المجلس. وستظل حقوق الإنسان في صميم جهودنا الإنمائية، ولا سيما حقوق أشد الفئات ضعفا – كالمعوقين والنساء والأطفال.

وعلى الرغم من أن المجلس قد حقق نجاحا كبيرا أثناء فترة وجوده القصيرة، لا يمكنه أن يواصل الوفاء بولايته إلا إذا كان يسترشد بالمبادئ التي أسس عليها – وهي العالمية والحياد والموضوعية – وبالحوار والتعاون الدوليين البناءين.

ويحدونا الأمل في أن يصير المجلس في العقد القادم أكثر قوة وكفاءة وفعالية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا المستمر لمجلس حقوق الإنسان وآلياته. وكما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام بلدنا بالعمل مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

**السيد زيندر** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه لتقرير المجلس (A/71/53)، ونعرب له عن امتناننا وتهانينا على ما أبداه من التزام أثناء رئاسته للمجلس خلال السنة الماضية. وفقد اضطلع بمسؤولية كبيرة على نحو خاص خلال هذه الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان.

وأتاحت تلك المناسبة تحديد مسارات العمل ذات الأولوية، التي يجب تنفيذها الآن من أجل تعزيز ركيزة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة برمتها، والتصدي لما شهدناه بانتظام من جهود متعمدة لتقويض مؤسسات حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، تود سويسرا أن تؤكد من جديد موقفها بشأن مشروع القرار المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان المعروض في اللجنة الثالثة (A/C.3/71/L.46). وإن مشروع القرار هذا ليس ضروريا. فمجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية

للجمعية العامة، وليس لجنة من اللجان التابعة لها. ونشعر بالقلق لأننا مرة أخرى أمام مشروع قرار بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان يسعى إلى عزل قرار منفرد للمجلس بالدعوة إلى إرجاء النظر فيه. وقرار المجلس المذكور يسعى إلى إنشاء ولاية الخبير المستقل بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها لإنشاء تلك الولاية وتدعو جميع الدول إلى احترام استقلالية مجلس حقوق الإنسان.

وقد شهدت ١٠ سنوات من وجود مجلس حقوق الإنسان زيادة في أهمية مشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة، لا سيما في رصد تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان وتوصياته وآلياته. وبالتالي، فإن ضمان زيادة إدماج المجتمع المدني وحمايته استثمار في تعزيز أثر وكفاءة ومصداقية المجلس. وفي ذلك الصدد، تشعر سويسرا بالقلق إزاء كثرة حالات الترهيب والأعمال الانتقامية ضد أفراد المجتمع المدني أثناء ممارستهم لحقوقهم الأساسية عن طريق موافاة ممثلي آليات الأمم المتحدة بمعلومات مباشرة. وسويسرا ممتنة للالتزام بمتابعة هذه الحالات وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية من يدافعون عن حقوق الإنسان، لا سيما أولئك الذين يتعاونون مع المجلس وآلياته.

وعلاوة على ذلك، تؤمن سويسرا إيمانا راسخا بأن العلاقة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن تستحق اهتماما خاصا، لا سيما في ضوء إمكاناته من حيث منع نشوب النزاعات. إن النداء المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه، ”وضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات“، الذي أطلقته سويسرا ودول أعضاء أخرى، يدعو إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن منع نشوب النزاعات بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الـ ٧٠ دولة التي تدعم بالفعل ذلك النداء والالتزام بتنفيذه.

وفي حين أن الزيادة في عبء عمل المجلس تؤكد أهمية ولايته، فإن سويسرا لا تعتقد أن عبء العمل مستدام في الأجل المتوسط. ومن الأهمية بمكان أن يتواصل النظر في كيفية ترشيد أساليب العمل وتنفيذ المقترحات ذات الصلة المطروحة بالفعل على الطاولة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تحسين أجواء العمل في مجلس حقوق الإنسان. ويشير وفد بلدي على وجه الخصوص إلى الافتقار للشفافية في عدد متزايد من المفاوضات والقرارات، وتنامي الاستخدام المشترك للتعديلات الكتابية والشفوية وطلبات التصويت على شواغل لم يتم الإعراب عنها أبدا أثناء المفاوضات غير الرسمية. وكل ذلك يعزز أجواء تتسم بالمواجهة. وتدعو سويسرا جميع الدول إلى العمل بشكل بناء بشأن المسائل التي يتناولها المجلس بغية تعزيز مصداقيته وكفاءته.

**السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تعرب عن امتنانها للسفير تشوي كيونغليم، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على حضوره اليوم في الجمعية العامة، وترحب بالتقرير (A/71/53) بشأن أنشطة المجلس خلال السنة الماضية.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشير إلى أننا نعتقد أنه من المهم المحافظة على تنسيق وثيق بين نيويورك وجنيف بشأن جدول أعمال حقوق الإنسان. ولذلك نحن في غاية الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بشأن الأعمال التي قام بها المجلس مؤخرا. لقد كانت الأرجنتين على الدوام وستظل مدافعا قويا عن استقلالية مجلس حقوق الإنسان وعمله وإنجازاته في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المجلس ينبغي أن يكون على قدم المساواة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للأرجنتين سياسة من سياسات الدولة تجسد الرغبات والشواغل الرئيسية للمجتمع الأرجنتيني. وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عنصر أساسي من السياسة الخارجية لبلدنا.

كما تود الأرجنتين أن تغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على دور المجلس في كفالة إيلاء الأولوية لحقوق الإنسان الأولوية على الصعيد العالمي. وقد مكن إنشاء المجلس من تعزيز الحوار ومختلف قنوات التعاون فيما بين الدول بغية تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس، مما سيؤدي إلى زيادة إسهامها في التنمية والسلام والأمن على الصعيد الدولي. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا من أجل تعزيز دور المجلس في استعادة السلام وفي عمليات ما بعد انتهاء النزاع والعدالة الانتقالية. والمبادرات المتخذة لإنشاء أو تحسين الخطط الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية ينبغي أن تكمل وتوضع بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

ونود بصفة خاصة أن نعرب عن قلقنا إزاء الإجراءات الأخيرة الرامية إلى تجاهل ولاية المجلس أو تقويض شرعيته باعتباره الهيئة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويساورنا قلق بالغ من أن الأساس القانوني الذي مكن المجلس من إنشاء ولاية الخبير المستقل بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية – الذي عُين في الدورة الأخيرة للمجلس – يجري التشكيك فيه، على الرغم من أنه أُنشيء قانونا بموجب القرار ٢/٣٢ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان.

ودون الدخول في تفاصيل غير ضرورية فيما يتعلق بشرعية مكافحة أي شكل من أشكال العنف أو التمييز، ووفقا لأحكام العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من غير المقبول محاولة تجاهل ولاية خاصة أنشأها المجلس قانونا بموجب مشروع قرار اللجنة الثالثة. ونحن مقتنعون بأن حجم وخطورة والطبيعة المعممة للعنف والتمييز ضد الأفراد على أساس ميلهم الجنسي الفعلي أو المتصور أو هويتهم الجنسانية تتطلب استجابة محددة من المجتمع الدولي.

ومن بين الإجراءات البارزة الأخرى التي اتخذها المجلس، المبادرة التي عُرضت بالاشتراك مع البرازيل بشأن تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحقوق المسنين، والقرار الذي عُرض مع سويسرا والمغرب بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. ونعتقد أنه من الهم استكشاف إسهام العدالة الانتقالية في منع الانتهاكات والخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

وبدون احترام مؤسسات هيئات الأمم المتحدة وولاياتها القائمة، سيكون من الصعب جدا علينا تلبية توقعات شعوبنا فيما يتعلق بكفالة الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

وبالتالي، يجب على كل الدول الأعضاء أن تتعهد باحترام استقلال ولاية مجلس حقوق الإنسان ونزاهة ولايته، وفقاً للقرار ٢٥١/٦٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ختاماً، نرحب بالبلدان التي انتخبت مؤخراً لعضوية المجلس ونؤكد مرة أخرى على التزامنا الثابت بدعم استقلال وعمل مجلس حقوق الإنسان.

**السيدة بوغياي** (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم التقرير السنوي للمجلس (A/71/53) إلى الجمعية العامة.

وهنغاريا تؤيد البيان الذي أُدلِيَ به باسم الاتحاد الأوروبي.

وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، قبل عشر سنوات، كان إنجازاً كبيراً وضع حقوق الإنسان في صميم منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال إنشاء المجلس، أقرت الدول الأعضاء بأنه ما من سلام أو أمن أو تنمية بدون احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وهنغاريا تعتبر أن المجلس وآلية الاستعراض الدوري الشامل يمثلان الإطار العالمي الأمثل لتحقيق تلك الغاية. وخلال السنوات العشر الماضية، برهن مجلس حقوق الإنسان

على أنه فاعل رئيسي ومنبر محوري في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. وهنغاريا تنشط في عمل المجلس منذ إنشائه. وكانت عضواً في المجلس في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ وشغلت منصب أحد نواب رئيسه في عام ٢٠١٢. ونتطلع إلى العمل في المجلس مرة أخرى، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها القوي لانتخابنا.

في العقد الماضي، وبصفتنا الوطنية، أطلقنا مبادرات بشأن عدد من المسائل المواضيعية داخل المجلس، ومنها ما يتعلق باستقلال القضاء ومنع عمليات الانتقام بحق الأفراد المتعاونين مع الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نود أن نشكر رئيس المجلس لجهوده الرامية إلى تسليط الضوء على أهمية معالجة مسألة الانتقام من الأفراد المتعاونين مع المجلس. وهنغاريا تؤدي دوراً فعالا في تيسير تبادل الآراء وفي نشر المعرفة بالمجلس وآليته الاستعراضية. وعليه، فإن وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا تواصل استضافة منتدى بودابست السنوي لحقوق الإنسان، الذي أطلق في عام ٢٠٠٨. وتوفر تلك المؤتمرات فرصة لتبادل الآراء بين ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

ويعقد الاجتماع القادم لمنتدى بودابست لحقوق الإنسان في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيركز في مناقشاته على الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان والمسائل الرئيسية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك منع حدوث الفظائع الجماعية من خلال مسؤولية الحماية. ويتطرق المنتدى في اجتماعه القادم أيضاً إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكعضو في المجلس، فإن هنغاريا إذ تتمسك بدعم مبادئ المجلس، ستكون منفتحة ومنتبهة لكل وجهات النظر والآراء التي ستطرح في المجلس وستعمل مع شركائها لبناء الجسور والتفاهم.

ونحن ملتزمون بتعزيز التعاون بين أعضاء المجلس من خلال القيام بدور الميسر بين البلدان ذات الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وبناء التوافق بشأن مسائل كالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأقليات، ومكافحة التمييز بكل أنواعه وحماية الفئات الهشة، كلها أمور ستكتسي أهمية قصوى في الفترة المقبلة، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلاوة على ذلك، سنواصل القيام بدور استباقي في مكافحة الاستغلال الجنسي بكل أشكاله وكذلك مختلف أشكال الاسترقاق الحديث، الذي تشير التقديرات الأخيرة إلى أنه يؤثر على ٤٥ مليون من النساء والرجال والأطفال في جميع أنحاء العالم. وترى هنغاريا أن على الدول الأعضاء أن تتحلى بالريادة السياسية بغية القضاء على تلك الآفة، وإن كنا نرى أن التعاون والتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة في غاية الأهمية أيضاً.

ختاماً، أود التأكيد مرة أخرى على التزام هنغاريا العميق بتعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بعمل وأداء مجلس حقوق الإنسان.

**السيدة شيلو** (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): بنود خاصة في جدول الأعمال ومناقشات مسيسة وقرارات متحيزة وتقارير منافية للعقل وسلوك تمييزي واتهامات لا أساس لها، تلك هي سمات موقف مجلس حقوق الإنسان إزاء إسرائيل. وبالرغم من أن المجلس يفترض فيه عدم التحيز والشفافية وأن ينأى بنفسه عن السياسة، فإن المجلس بدوراته السبع الخاصة وقراراته الستة والستين، ومقرره الخاص بولاية غير محدودة، والبند الخاص في جدول الأعمال، كلها تستهدف إسرائيل وتدلل بوضوح على أنه ليس كذلك. ونعتقد أنه، عوضاً عن الخوض في المستنقع السياسي، وهو ما كان يفعله لفترة طويلة إزاء إسرائيل، من الأهمية بمكان أن يركز مجلس حقوق الإنسان أخيراً على ولايته المتمثلة في حماية حقوق الإنسان.

وكما قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مؤخراً، فإن عالمنا اليوم يعاني من فظائع لا تحصى وأزمات إنسانية رهيبة وتزايد كره الأجانب والعنصرية والتحيز، بنطاق أكبر مما شهدناه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة قائمة لا تنتهي من النداءات اليائسة طلباً للمساعدة العاجلة. فالحالة في سوريا، التي تدخل عامها السادس، مستمرة على نفس مسارها المدمر، وأعداد كبيرة من البشر في جميع أنحاء العالم يقعون فريسة لجرائم مثل الإبادة والقتل والاسترقاق والتعذيب والاغتصاب والتجويع – وكلها جرائم تهز ضمير البشرية.

إن إعادة النظر في الموارد المخصصة للتعامل مع البند ٧ من بنود جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان المتحيزة سيسمح للمجلس بالتأكيد بمعالجة أفضل للشواغل الجادة والملحة التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها. وإسرائيل ديمقراطية قوية في الشرق الأوسط،، ولئن كانت تواجه الكثير من التحديات الأمنية، فهي تلتزم تماماً باحترام كل حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق مواطنيها. وستواصل إسرائيل التعاون مع أولئك الذين يهتمون حقاً بحقوق الإنسان ويرفضون بحزم أي محاولة للتعدي على تلك الحقوق لمآرب سياسية.

**السيدة غارسيا غوتيريث** (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية ونرحب بالتقرير (A/71/53) عن العمل الحيوي الذي تضطلع به هذه الهيئة. وتشيد كوستاريكا بمواصلة تعزيز المجلس وتنفيذ ولاياته.

لقد اكتسى هذا العام أهمية خاصة بالنسبة لنظام حقوق الإنسان. فقد أحيينا في الشهر الماضي الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. ووفاء لتقاليدها، كانت كوستاريكا أول بلد يصدّق على كلا العهدين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨. ومن حيث المبدأ، سيسعى بلدنا دائما إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها دون تمييز في جميع الظروف والأماكن. ونرحب أيضا بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ويسرنا توطيده مؤسسيا بوصفه الهيئة المسؤولة عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد، دون تمييز وبطريقة عادلة ومنصفة مسترشدا في ذلك بمبادئ الحياد والموضوعية واللاانتقائية.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به المجلس في توطيد آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تعامل جميع الدول على قدم المساواة عند النظر في حالات حقوق الإنسان على أساس مبادئ التعاون والحوار الدولي البنّاء. ونرحب بتوسيع مجال عمل المجلس، الذي أصبح ممكنا بفضل إجراءاته الخاصة. وبالتالي، نرى أن من المناسب أن نؤكد مجددا دعمنا الراسخ لعمل المجلس واستقلاله. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نعرب عن الشعور بالقلق العميق إزاء ممارسات حالية بعينها، والتي من شأنها أن تقوض الطابع المؤسسي للمجلس وشرعيته. ونرفض تلك الممارسات من قبيل التشكيك في الأساس القانوني الذي يخول المجلس إنشاء الولايات. ويجب الاعتراف بمجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبالتالي، يجب الحفاظ على طابعه المؤسسي واستقلاله.

ونرى أن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز المجلس ومنظومة حقوق الإنسان تتسم بالأهمية ولا غنى عنها. وعليه، نرحب بعمليات الاستعراض التي دعا إليها الرئيس بغرض استعراض عمل المجلس وتعزيزه. بالمثل، يجب علينا – بهدف تعزيز منظومة حقوق الإنسان– أن نكفل الطابع المؤسسي لمفوضية حقوق الإنسان، وأن نكفل لها الاستقلال التام وقدرتها على الاضطلاع بولايتها. وترى كوستاريكا، بوصفها بلدا ملتزما تاريخيا بحقوق الإنسان، ولكونها أحد مؤيدي إنشاء هذه

المفوضية، أن قوة ولاية المفوضية إنما تتأتى من استقلالها التام والكامل. ولكي يصبح ذلك ممكنا، وعملا بالتزامنا بحقوق الإنسان، فإننا نحث على تخصيص الموارد اللازمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة للمفوضية كي تتاح لها الأدوات اللازمة للاضطلاع بولايتها بشكل كامل.

ويدل نمو نظام حماية حقوق الإنسان على أهميته في هيكل الأمم المتحدة، غير أنه كشف في الوقت نفسه عن التحديات التي يتعين علينا التغلب عليها. ونحن مقتنعون بإمكانية تحسين ذلك النظام. ولعل خير مثال على ذلك تعزيز نظام هيئات المعاهدات، الذي توِّج باتخاذ القرار ٢٦٨/٦٨ في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ونحن ممتنون للمفوضية لإصدارها مؤخرا تقريرها الأول عن تنفيذ القرار، ما يؤكد مجددا تنامي الحاجة إلى دعم أجهزة المنظومة بهدف ضمان استدامتها.

ويجب تعزيز مجلس حقوق الإنسان، غير أنه يجب علينا أيضا التفكير في إيجاد سبل لتعزيز تأثير عمله وتفادي تشتت الجهود، فضلا عن العمل في مواجهة الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وخاصة في حالات النزاع. ويساورنا القلق إزاء تزايد العنف على كوكب الأرض، الذي ألحق الضرر مباشرة بالمدنيين وأدى إلى تحويل الملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى مشردين ولاجئين. واليوم أصبحت النساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان المتسمين بالتنوع الجنسي، إلى جانب الأقليات وكل المنتمين إلى الجماعات الضعيفة أو الفئات التي تعيش في ظل ظروف هشة بحاجة إلى مزيد من الحماية أكثر من ذي قبل. بل إن من الواجب القانوني والأخلاقي حمايتهم، وحماية البشرية جمعاء.

وعليه، فإننا نتطلع إلى مجلس يعطي وزنا متساويا للتفاوتات بين الدول وفيما بينها، علاوة على إعطاء الأهمية ذاتها للعواقب الخطيرة المترتبة عن التمييز والظلم الاجتماعي. ونتطلع بالمثل، إلى مجلس أكثر وضوحا وذي تأثير ميداني أكبر – ما يعني ضرورة أن تكون الولايات أكثر تحديدا، وتحسين الاتصالات مع بقية منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الجهود الرامية إلى الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التي تشير إلى المجلس. ونؤكد في ذلك الصدد مجددا، التزامنا الكامل بتعزيز مجلس حقوق الإنسان، وطابعه المؤسسي واستقلاله.

**السيدة ستينر** (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه تقرير المجلس (A/71/53).

وتقع على مجلس حقوق الإنسان المسؤولية عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة. وعليه، ترى النرويج أنه حين يعتمد المجلس قرارا، فليس ثمة دور للجمعية العامة في إعادة فتح المناقشة بشأنها أو إلغائها، وينطبق الأمر نفسه على اللجنة الثالثة بالتأكيد. فذلك يقوض دور الولاية المستقلة التي منحناها نحن الدول لمجلس حقوق الإنسان. وندعو جميع الدول إلى احترام جميع قرارات المجلس. وغني عن القول أن هذا النداء يشمل أيضا القرارات التي تنشئ تحديدا المكلفين بولايات خاصة.

وقد التزمنا بكفالة تمتع جميع الأشخاص بذات الحقوق وأنهم يستحقونها، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الخلفية الدينية والسياسية أو الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وهذا الحق منصوص عليه أيضا في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتندرج حقوق الإنسان أيضا في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تمثل الأساس لأهداف التنمية المستدامة وخطتنا الطموحة الرامية إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. وهي دعوة ليس لإنهاء الفقر فحسب، بل

أيضا للتصدي لعدم المساواة والتمييز. وبالتالي، فليس هناك نقص في الحقوق التي يتعين تنفيذها، وإنما تكمن المشكلة في التنفيذ بحد ذاته. ويكتسي المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين أنشأهم المجلس أهمية حاسمة في تنفيذ الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا. وينبغي دعم عملهم وليس إعاقته.

وتشيد النرويج بقرار المجلس ٢/٣٢ إدراكا منها لضرورة حماية الأشخاص المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من التمييز أو العنف على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ونؤيد بقوة القرار التاريخي بتعيين خبير مستقل بشأن هذا الموضوع.

وعليه، تشعر النرويج بخيبة الأمل والانزعاج من القرار الداعي إلى تقديم مشروع قرار آخر إلى اللجنة الثالثة بهدف إعادة فتح المناقشة بشأن تقرير المجلس. ونعارض بشدة محاولة إرجاء اتخاذ قرار بشأن إنشاء الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ولا تستند محاولة الإرجاء تلك إلى أي أساس قانوني. ولم يثَر أي اعتراض رسمي بشأن تعيين الشخص المكلف بالولاية، وقد التزم التعيين بالاحترام الصارم لجميع القواعد الإجرائية للمجلس. وتشعر النرويج بالجزع إزاء التجاهل الصارخ لتقويض القرار ولاية المجلس ومصداقيته معا، علاوة على أنه يرسي سابقة خطيرة جدا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام استقلال المجلس وكفالته.

**السيد موراليس لوبيث** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا لرئيس مجلس حقوق الإنسان على التقرير (A/71/53) الذي قدمه في هذا الصباح.

لدينا اليوم فرصة، كما فعلنا في حزيران/يونيه في جنيف، للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وأود أن أسلط الضوء على الأثر الإيجابي للمجلس والإجراءات التحويلية التي اتخذها. لقد أثر على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. فالقرارات والمقررات والآليات التي يعتمدها المجلس، على النحو المبين في التقرير عن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين والدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين، تعطي شرحاً لمكانة حقوق الإنسان وطابعها الشامل في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي حين ننوه بتلك المساهمة، نعتقد أيضاً أنه يجب علينا أن نواصل العمل من أجل ترشيد عدد القرارات التي ستعتمد والبنود التي سيتم النظر فيها. إن التقدم الذي يمكن إحرازه في هذا الصدد من شأنه أن يساعد على تحسين متابعة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أيضاً أن يمكّن من تخصيص مزيد من الوقت لكل بند من بنود جدول الأعمال والسماح بتحسين استخدام قدراتنا على الصعيد الوطني وفي إطار الأمم المتحدة نفسها. ومن بين الإجراءات التي تفضي إلى بذل جهد مشترك، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على الأنشطة التي تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي التزمنا فيها بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

تؤيد كولومبيا بقوة استقلال مجلس حقوق الإنسان وعمله وإنجازاته في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها. وكما هو الحال مع أي محفل متعدد الأطراف، فإن الخلاف جزء أصيل من الحوار داخل المجلس. وينبغي لنا ألا نخشى الاختلافات في الرأي التي تحدث في هذا الصدد؛ بل ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها فرصة. إن المناقشات النقدية والبنّاءة أمر إيجابي لأنها تتيح لنا الاطلاع على وجهات نظر مختلفة وتثري عملنا وتمكننا من إحراز تقدم تدريجي نحو الاتفاق والتوافق في الآراء على أساس المبدأ المشترك لاحترام وتعزيز حقوق الإنسان للجميع دون استثناء. وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، ندعو الدول إلى تفادي الاستقطاب ومواصلة تعميق الحوار والتعاون ومضاعفة الجهود وتعزيز المجلس من أجل المضي قدماً في الدفاع عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع.

**السيدة كانتادا** (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الفلبين رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية وكذلك على إسهاماته الشخصية في عمل المجلس. ونرحب بالتقرير (A/71/53) عن عمل المجلس.

في البداية، أود أن أهنئ الأعضاء المنتخبين الجدد والمعاد انتخابهم في مجلس حقوق الإنسان. وأود أن أؤكد أن الفلبين، بصفتها عضواً حالياً في المجلس، لا تزال ملتزمة بالمشاركة النشطة في أعماله بروح من المشاركة البناءة والتعاون بهدف التمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتحيط الفلبين علماً بالمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعينين حديثاً. ومع إدراكنا التام لاتساع قضايا حقوق الإنسان وتعقيدها المتزايد في العالم اليوم، فإننا نتطلع إلى الخبرة والهمّة المتجددة التي سيجلبها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى الحوار العالمي بشأن حقوق الإنسان. ويقر وفد بلدي بالدور الهام الذي تقوم به الإجراءات الخاصة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال وفد بلدي يشدد على أن أداء المكلفين بولايات في إطار هذه الإجراءات لعملهم يجب أن يكون دائماً وفقاً للقرار ٢٥١/٦٠، الذي يسلم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستندا إلى مبدأي التعاون والحوار الحقيقي، وذلك بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وتؤيد الفلبين بقوة آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الآلية أداة مفيدة للغاية في دعم وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم لأنها تمكّن الحكومات المعنية وأعضاء المجتمع الدولي من المشاركة البناءة مع بعضهم بعضا بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والالتزامات والتعهدات الدولية. بيد أن عملية الاستعراض الدوري الشامل لا ينبغي أن تكون جماع كل شيء وأقصى الأماني في عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويتحتم التركيز بنفس القدر، إن لم يكن بقدر أكبر، على تقديم الدعم الدولي لبناء القدرات من أجل تمكين البلدان من تحسين تنفيذ التوصيات.

وإذ ندخل العقد الثاني من وجود المجلس، يعتقد وفد بلدي أن الوقت قد حان لإيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التنمية، أهمية متساوية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية في المناقشة العالمية بشأن حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، تواصل الفلبين العمل مع المجتمع الدولي لضمان تعميم مراعاة الجوانب المتعددة الأبعاد لهذا الحق في جميع المجالات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء أن المهاجرين بات يُنظر إليهم كمساهمين إيجابيين في التنمية المستدامة والشاملة للجميع في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد، فإننا نحث الجميع على دعم واحترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يتعلق بعمل مجلس حقوق الإنسان، تدعم الفلبين، في جملة أمور، القرار المتعلق بالأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين بذويهم وحقوق الإنسان. ويدعو القرار البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد إلى أن تيسّر عملية لمّ شمل الأسر، حسب الاقتضاء، بوصفها هدفاً هاماً يعزز رفاه الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين والمصالح الفضلى لهم. ويدعو القرار أيضاً إلى تجنب الاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي.

في الختام، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييده للعمل الهام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان ودوره في تعزيز إجراء حوار حقيقي وبنّاء وشامل للجميع.

**السيدة كوبرادزه** (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرض التقرير الشامل للمجلس (A/71/53). ونشيد بقيادة الرئيس تشوي كيونغليم في تعزيز الجهود المشتركة من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتعاظمة في مجال حقوق الإنسان. وأود أن

أؤكد مجدداً دعم جورجيا القوي لعمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بوصفها أدوات رئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

على مدى العقد الماضي، شهدنا المجلس يقف في طليعة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع ذلك، فإن الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان ظاهرة شائعة في جميع أنحاء العالم. ونتيجة للنزاعات المسلحة، بات الملايين من الناس محرومين من الحقوق والحريات الأساسية لأنهم يصبحون ضحايا للأعمال العدائية المسلحة والتشريد القسري والطرد من منازلهم والانفصال عن أسرهم. ولا تزال أعمال العنف والأعمال الوحشية تتفشى في العالم. وتبين الهجمات على المدنيين الأبرياء في مختلف أنحاء العالم مرة أخرى أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يعرفان حدوداً. وفي هذا السياق، انضمت جورجيا في الآونة الأخيرة، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، إلى فريق الأصدقاء المعني بمكافحة التطرف العنيف ومنعه. وهو ما يشكل منبراً هاماً لتعزيز جدول أعمال الفريق في جنيف. وجورجيا على استعداد لمواصلة الإسهام في عمل الفريق.

ونرحب بعمل المجلس في التصدي لحالات حقوق الإنسان في سورية وأوكرانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان وبوروندي وبلدان أخرى من خلال اعتماد القرارات ذات الصلة. وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان العديد من القرارات المواضيعية البارزة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ونرحب بإنشاء المجلس لولاية خبير مستقل لمعالجة مسألة العنف والتمييز المستندين إلى الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

وتكرر جورجيا دعمها القوي للاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية عالمية حقاً تهدف إلى تقييم حالة حقوق الإنسان وتحسينها في العديد من البلدان.

وإذ نقترب من دورة الاستعراض الدوري الشامل المقبلة، أشدد على أهمية التطبيق العالمي لنظام الاستعراض الدوري الشامل على جميع الدول من دون استثناء أو تمييز. يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع كل محاولة للانحراف عن هذه المبادئ، من أجل الحفاظ على عالمية الاستعراض الدوري الشامل. ونشدد، علاوة على ذلك، على أهمية الحفاظ على استمرار التركيز على تنفيذ التوصيات المقبولة ونرحب بممارسة العديد من الدول المتمثلة في تقديم تقارير التنفيذ الطوعي لمنتصف المدة.

إن مشاركة المجتمع المدني الفعالة في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته أساسية. ونؤكد، في ذلك السياق، على أهمية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية وتهيئة الحيز لكي يتم الاستماع لأصوات المجتمع المدني. إننا نعتقد أن دور المجتمع المدني القوي والشامل ينبغي أن يكون حاسما بالنسبة لأداء الديمقراطيات المعاصرة. ويسرني أن أؤكد أن منظمات المجتمع المدني في جورجيا تشارك بنشاط كبير في جميع عمليات الإصلاح الرئيسية.

ولأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى البيانين اللذين أدلى بهما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أثناء الدورتين الأخيرتين لمجلس حقوق الإنسان اللذين عملا، من بين مسائل هامة أخرى، على تغطية التطورات التي طرأت في إقليمين جورجيين محتلين، أبخازيا وتسخينفالي، وكذلك سلطا الضوء على ضرورة الوصول غير المعرقل للآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى تلك المنطقتين. إننا نتفق تماما مع تقييمات المفوض السامي بأن للمشاركة القوية والإبلاغ الموضوعي من قبل المفوضية، في حالات النزاع وأثناء الاحتلال الأجنبي، دورا هاما في منع المزيد من الانتهاكات. وإذ يتواصل انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية للسكان المحليين في الإقليمين المحتلين كليهما على نحو منهجي، فإن الاهتمام الخاص من جانب المفوضية ومجلس حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على التزامنا القوي بمواصلة مشاركتنا النشطة مع المجلس وآلياته، وبالإسهام في الجهود المشتركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

**السيد تسيمباليوك** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ويود أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد تشوي كيونغليم، ممثل جمهورية كوريا، على إحاطته الإعلامية أمام اللجنة بشأن تقرير المجلس السنوي الحادي عشر (A/71/53) وعلى إسهامه الشخصي في أعمال المجلس، وهو إسهام لا يأتي في السياقات الرسمية لمجلس حقوق الإنسان فحسب، بل كذلك من خلال بدء مناقشات غير رسمية شاحذة للتفكير بشأن التحديات الهامة التي تواجه ركيزة الأمم المتحدة المتمثلة في حقوق الإنسان.

إننا نرى، بعد ١٠ سنوات من عمل المجلس، إمكانات كبرى غير مستغلة في تلك الهيئة. فنحن نعتقد أن أي نشاط بشري يحتوي على بعد من أبعاد حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نؤيد المزيد من التآزر بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة والتفاعل بين مجلس حقوق الإنسان والهيئات الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن. وذلك ينطبق على طيف آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

أصدرت أوكرانيا، قبل عشر سنوات، دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة، ومنذ ذلك الحين قبلت دعوتنا في عدة مناسبات. ففي هذا العام، زار بلدنا الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. إننا نقدر العمل الشاق والقيم الذي يضطلع به هؤلاء وغيرهم من المكلفين بولايات، وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجهها أوكرانيا الآن، فإننا نتطلع إلى استمرار التعاون معهم ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عموما. ونحن نفعل ذلك لأننا نرى فائدة في كشف الخبراء عن بؤر الإشكاليات التي ينبغي التعامل معها، ولأننا نقدر تقديرا عاليا قدرة المفوضية المتزايدة على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لمعالجة المشاكل المكتشفة. وينبغي، في رأينا، أن يكون دور مجلس حقوق الإنسان تشجيع ودعم هذا النهج.

وبوصفنا بلدا يعاني من العدوان العسكري الروسي وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يتسبب بها، فإننا نفهم من تجربتنا كم العمل الذي ينتظرنا في مجالات منع هذه الانتهاكات وحماية الحريات الأساسية وتعزيز الاستجابة الشاملة للتهديدات المحدقة بالأمن وحقوق الإنسان. وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، المضطلع بها بناء على طلب من حكومة أوكرانيا، للعديد من التقارير الدامغة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، معظمها في أراضي بلدي المحتلة مؤقتا. إننا نشعر بقلق عميق من حقيقة أن بعثات المنظمات الدولية والإجراءات الخاصة لا تتاح لها إمكانية الوصول لرصد مدى احترام حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث تستمر الحالة في التدهور. ولذلك، فإننا نعتقد أن الطبيعة الخطيرة والمنهجية للمشكلة فيما يتعلق باحترام سلطات الاحتلال الروسية لحقوق الإنسان في القرم، تتطلب تقريرا تفصيليا مستقلا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أعددت مشروع قرار يتعلق بذلك الطلب.

إننا نرى أن ممارسة الحوار التفاعلي عندما يناقش المجلس تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، استنادا إلى استنتاجات البعثة عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، مفيدة للغاية. ويتوخى، حتى الآن، أن تستمر هذه الحوارات التفاعلية حتى الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس.

إن الشفافية والحوار والتعاون مهمة لتحقيق التقدم في ميدان حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد أصبح الاستعراض الدوري الشامل، في ذلك الصدد، أداة أساسية

لأغراض التدقيق الدولي. إننا نقترب من دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة، التي ستبدأ في العام المقبل. وأوكرانيا الآن بصدد إعداد تقريرها الوطني ليخضع للاستعراض في خريف عام ٢٠١٧. إننا نتفق تماما مع الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون تحسين التنفيذ والإبلاغ وتحسين طريقة قياس الأثر، من أولويات دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة.

فلا يمكن المبالغة في أهمية دور منع انتهاكات حقوق الإنسان في الاستراتيجيات الشاملة من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وتساعد المناقشات التي عقدها المجلس ودورات الاستعراض الدوري الشامل وعمل الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، إلى جانب المساعدة التقنية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جميعها، على تعزيز ذلك الدور. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من البحوث القائمة على الأدلة من أجل تعزيز فهمنا وتنفيذنا الفعال للتدابير التي يمكن أن تمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد اتخذ المجلس في دورته الثالثة والثلاثين، في ذلك الصدد، قرارا – بناء على مبادرة من أوكرانيا، إلى جانب مجموعة أساسية من البلدان – يطلب تنظيم حلقة عمل للخبراء لمناقشة دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية الأخرى في منع انتهاكات حقوق الإنسان. ونتوقع أن تقدم نتائج حلقة العمل مواد لمجموعة أدوات عملية للدول وغيرها من أصحاب المصلحة في التطبيق العملي للتدابير الوقائية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقد شرعت أوكرانيا، على الرغم من التحديات التي تواجهها في مجال الأمن، في مسار الإصلاحات الشاملة لحقوق الإنسان في صميمها. وسيتواصل اضطلاعنا بتنفيذ التزاماتنا المتعلقة بحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الأمم المتحدة.

وختاما، أجدد عزم أوكرانيا على أن تصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، بغية المشاركة بنشاط في مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة كفاءة أنشطته.

**السيد غائبي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره (A/71/53) المقدم إلى الجمعية العامة. ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تدعم باستمرار آلية الاستعراض الدوري الشامل. ونعتقد أن الاستعراض الدوري الشامل ينطوي على إمكانية ترجمة حقوق الإنسان إلى خطاب يقوم على التعاون، وليس خطاب تصادمي. وتنبع هذه القيمة المضافة الهامة لآلية الاستعراض الدوري الشامل من مبدأ المساواة المتأصل فيها والمتمثل في النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بعيدا عن الانتقائية والتمييز. وفي هذا الصدد، شرعت جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، في تنفيذ التوصيات المقبولة المنبثقة عن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

وبينما نقدر وجود آليات تعاونية وقائمة بوظائفها في مجلس حقوق الإنسان، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل، يؤسفنا مواصلة بعض البلدان سياسة المواجهة البالية، بدلا من الحوار والتعاون. ومن الصعب فهم الإصرار الخبيث على التسييس والاستقطاب في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإننا نوصي بقوة بأن يتوقف محركو القرارات المتعلقة ببلدان محددة التي تستهدف إيران، إلى جانب القلة القليلة التي تدعمهم، عن اتباع الطريقة الخاطئة والمضللة المتمثلة في أسلوب التشهير والتجريح الذي عفا عنه الزمن. ولذلك، تنأى جمهورية إيران الإسلامية بنفسها عن ذلك الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/69/53) الذي يتضمن القرار المدمر بشأن ما يسمى حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان، مسترشدا في ذلك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أن يحافظ بحزم على نزاهته وحياده وعدم انتقائيته واحترامه لمختلف الديانات والقيم والتقاليد والثقافات، والامتناع عن فرض أسلوب حياة وحيد ومفهوم غير توافقي على الآخرين. وانطلاقا من هذا الفهم، نعيد التأكيد على موقفنا القائم على المبادئ والمتمثل في عدم الاعتراف بولايتي الميل الجنسي والهوية الجنسانية، اللتين أنشأهما المجلس خارج سياق حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، وعدم التعاون في مجال هاتين الولايتين.

وقد نسقت جمهورية إيران الإسلامية، عندما كانت تتولى رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز، عددا من القرارات في مجلس حقوق الإنسان بالنيابة عن الدول غير الأعضاء، بما في ذلك الحق في التنمية والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وحقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية. وننحن نتطلع إلى تنفيذها تنفيذا فعالا.

إن جمهورية إيران الإسلامية، إذ تشير إلى القرار غامض الصياغة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، الذي أيدته الجمعية العامة بتوافق الآراء بمبادرة الرئيس روحاني، تود أن تسلط الضوء على الدور الهام لمجلس حقوق الإنسان في مجابهة ومعالجة التطرف المصحوب بالعنف المؤدي إلى الإرهاب. ومجلس حقوق الإنسان لديه دور يتعين عليه القيام به في زيادة الوعي العالمي بالتهديد الوشيك للإرهاب، الذي يلقي بظلاله على جميع أنحاء الشرق الأوسط، رغم أنه بالتأكيد، لن يتوقف هناك. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يحذر العالم من سرعة قوى التطرف العنيف والإرهاب الشريرة وقدرتها على التنقل، والأهم من ذلك، أن يحذر مؤيدي هذا التهديد، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، من أن الأذى الذي يلحقونه بالدول الأخرى سيرتد إلى نحرهم في القريب العاجل.

**السيد تومو مونتي** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في وقت سابق اليوم من على هذا المنبر، ألقى ممثل بوتسوانا بيانا باسم مجموعة الدول الأفريقية، بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/71/53) قيد النظر. وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به. وبالإضافة إلى ذلك، قدم رئيس المجلس، بطريقة شاملة التقرير المعروض علينا. وأود أن أعرب عن تقديري له على ذلك التقديم وعلى عمله بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيد الاستعراض.

لقد مرت عشر سنوات على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وهو يواصل عمله بنشاط. والكاميرون عضو في المجلس وهي تشارك بنشاط كبير في مختلف أنشطته. وهو ليس مجرد فضاء، وإنما هو منبر يفضي إلى الحوار من أجل تبادل الآراء والخبرات؛ وباختصار، من أجل الإثراء والتعزيز المتبادلين في مجال حقوق الإنسان الهام والمعقد للغاية لجميع شعوب العالم، وهو السبب الذي يجعل آلية الاستعراض الدوري الشامل آلية مهمة.

وفي منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، فإن تحقيق احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ليس مهمة بلدان المنطقة دون الإقليمية وحدها، ولكنه في المقام الأول من مسؤولية المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي أنشأته الأمم المتحدة لترسيخ حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في منطقة وسط أفريقيا، والذي تستضيف الكاميرون مقره منذ إنشائه في عام ٢٠٠١.

ويتمثل هدف المركز في دعم عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يتم من جهة، عن طريق تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، من خلال تقديم الدعم لإرساء الديمقراطية في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينظم المركز بانتظام حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية في مجال بناء القدرات، يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهو يقدم تقريرا دوريا عن أنشطته إلى هذه الجمعية وإلى المفوضية السامية، الأمر الذي يؤدي إلى التعاون

بين المؤسستين. وتود الكاميرون أن تولي المفوضية السامية اهتماما أكبر للمركز وأن تزيد موارده البشرية والمالية، مما سيمكّنه من التعامل بشكل أفضل مع برامجه الموسعة.

وتولي الكاميرون، بإخلاصها القوي للأساسيات والقيم والمثل العليا في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، اهتماما خاصا لهذه المسألة. فحقوق الإنسان مكرسة في دستور بلدي، ومضمنة في قوانينه وسياساته وبرامجه. ومبادئ المساواة وعدم التمييز والالتزام بحماية الفئات الضعيفة كذلك مجسدة فيها هي الأخرى. وقد تم وضع نظام تقييم ذاتي وطني يستكمل بالآليات التي تتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بغية إلقاء الضوء على تلك الحقوق والمبادئ بشكل أفضل وضمان استفادة كل فرد من التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في الكاميرون.

وعلى الصعيد الوطني، ظلت الكاميرون تنشر تقريرا كل سنة، منذ عام ٢٠٠٥، عن حالة حقوق الإنسان في البلد. ويوجز التقرير عمل الحكومة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام، إلى جانب حقوق الفئات الضعيفة اجتماعيا. ويستند التقرير إلى بيانات مشتركة وشاملة ويتضمن إسهامات المجتمع المدني؛ والغرض منه هو تقييم التقدم المحرز والتحديات التي يتعين التصدي لها من جانب جميع أصحاب المصلحة، بهدف صياغة الاستراتيجيات المقبلة.

وعلى الصعيد الدولي، يوفر الحوار البناء بين الكاميرون والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان كذلك وسيلة للتقييم. وتقدم الكاميرون بانتظام تقاريرها إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية المنشأة بموجب معاهدات. وقد ظل التقرير، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يدرج دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة، وفي ذلك الصدد أعلن كل من المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية عن القيام بزيارة.

وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان في الكاميرون بفضل جميع الجهود التي تبذلها الحكومة. وكأمثلة على ذلك، يمكننا أن نؤكد على خفض الأمية وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين المؤشرات الصحية واستقرار مستويات المعيشة ونوعية الحياة وتعزيز الحكم الرشيد وإدراج الجانب الجنساني في السياسات العامة وتكثيف مكافحة الإفلات من العقاب والتأهيل المهني التدريجي للمدرسين. وتستحق تلك الجهود أن توطد، بينما ينبغي ألا تغيب التحديات التي ما زالت موجودة في مختلف المجالات عن البال. وقد اعتمدت حكومة الكاميرون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تحقيقا لتلك الغاية. وتحدد الخطة الجهود التي ستبذل وتحدد الأدوار الذي يتعين أن يؤديها أصحاب المصلحة، بهدف جعل حماية وتعزيز حقوق الإنسان أكثر فعالية في بلدي.

وفي الختام، أؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالقيم والمثل العليا لحقوق الإنسان من أجل تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، نود أن نخدم مرة أخرى كعضو في مجلس حقوق الإنسان، بدءا من عام ٢٠١٨.

**السيدة آل ثاني** (قطر): أود بداية، السيد الرئيس، أن أشكر سعادة السفير تشوي كيونغليم، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الرامية إلى احترام وتعزيز حقوق الإنسان. تؤكد دولة قطر، انطلاقا من خبرتها المكتسبة من خلال عضويتها في المجلس على ثلاث فترات، على قناعتها بالدور الهام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان باعتباره الآلية الدولية الأمثل والأنسب لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا شك في أن التحديات الجديدة الناشئة عن تزايد النزاعات المسلحة، وأعمال الإرهاب والتطرف العنيف والتمييز، تلقي على كاهل المجلس مسؤولية كبيرة وأعباء متزايدة، تتطلب مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ الأهداف التي أنشئ المجلس

من أجلها، ولضمان أداء عمله وفق مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية.

يتناول تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/71/53) قرارات المجلس حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وحالة حقوق الإنسان في سورية، التي تعكس فداحة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الشقيق والشعب السوري الشقيق، مما يستدعي إجراءات فعالة وعاجلة من المجتمع الدولي تتناسب مع خطورة الأوضاع التي يواجهها المدنيون جراء غياب الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية. وفي ضوء خطورة هذه الأوضاع وتأثيرها المباشر على إعمال حقوق الإنسان وانطلاقا من الالتزامات التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن دولة قطر مستمرة في بذل أقصى الجهود ضمن المجموعة الدولية، لمعالجة هذه الأزمات الخطيرة وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وذلك من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان.

تثني دولة قطر على الدور الفعال لمجلس حقوق الإنسان في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. واستكمالا للدور الذي يقوم به المجلس، في هذا الإطار، فإن الجهود التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي تستضيفه دولة قطر، تستحق الثناء والتقدير، حيث يسهم المركز بشكل فعال في بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، وأصبح مصدرا للخبرة في مجال التدريب، ومرجعا للباحثين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة.

انطلاقا من مبدأ التعاون الدولي المستند إلى المسؤولية المشتركة في مواجهة الأزمات وتعزيز السلم والأمن الدوليين والدفع بعملية التنمية، عملت دولة قطر، في الإطار الإقليمي والدولي على تحقيق الأهداف التي تنشدها الأمم المتحدة من خلال الجهود التي اضطلع بها بلدي في مجال التسوية السلمية للتراعات وبناء المؤسسات المستندة إلى سيادة القانون بهدف بناء مجتمعات مسالمة قادرة على النهوض بالتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وفق ما ورد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وضمن هذا السياق، أولى بلدي موضوع التعليم أهمية بالغة، حيث قدم مبادرات مختلفة لإعمال الحق في التعليم وتقديم المساعدة للدول المعنية، وخاصة في حالات الطوارئ .

وعلى الصعيد الوطني، تولي دولة قطر أهمية بالغة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي يضمنها دستور الدولة، بالإضافة إلى تضمينها في سياق جهود تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي تشتمل على إدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومكافحة الإتجار بالبشر وتعزيز الرعاية الصحية والتعليمية وتأمين حياة كريمة للعمالة الوافدة.

وفي هذا الإطار، نجحت دول قطر في تطوير الإطار المؤسسي الذي يضمن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتبادل الخبرات والتعاون مع الدول الأخرى وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال اتباع سياسة الباب المفتوح لاستقبال أصحاب الولايات المكلفين بإجراءات خاصة والتعاون معهم. وختاما، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومواصلة التعاون التام مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما حقوق الإنسان، وهيئاته وآلياته الخاصة.

وختاما، سيدي الرئيس، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة جهودها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مواصلة التعاون التام مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان وهيئاته وآلياته الخاصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد غولتاييف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أمارس حق الرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جورجيا وأوكرانيا.

فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل جورجيا، نود أن ندعو ذلك البلد إلى الاعتراف أخيرا بالواقع السياسي الجديد، ألا وهو وجود دولتين مستقلتين: أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وفي ذلك الصدد، فإن أي مسائل، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، ينبغي أن تُوجهَ بشكل مباشر إلى حكومتي البلدين باستخدام الصيغ الدولية القائمة، وفي مقدمتها المناقشات الدولية في جنيف.

وإذ أنتقل إلى البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا، أود أن أذكر بأن القرم وسيفاستوبول أصبحتا جزءا من الاتحاد الروسي نتيجة للاستفتاء الذي أجري في توافق تام مع القانون الدولي. وقد حقق شعب القرم وسيفاستوبول حقهما في تقرير المصير، الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لعام ١٩٧٠.

ونود أن نكرر أن دستور الاتحاد الروسي والاتفاقات الدولية التي وقع عليها الاتحاد الروسي، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، تنطبق في القرم وسيفاستوبول. والناس الذين يعيشون في جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول، كسائر الأفراد الذين يخضعون لولاية الاتحاد الروسي، يتمتعون بجميع حقوق الإنسان المضمونة قانونا من جانب روسيا. وإذا كان لديهم أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن حقوقهم أو حرياته قد انتهكت بطريقة ما، فإن السلطات الروسية المختصة، التي تتصرف وفقا لولاياتها، تستجيب لأي معلومات بشأن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء التحقيقات ورفع الدعاوى القانونية، عند الاقتضاء.

**السيد ري سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيانات التي أدلى بها المراقب عن الاتحاد الأوروبي وبعض بلدانه الأعضاء.

إن وفد بلدي برفض تماما الادعاءات الباطلة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي وبلدان الاتحاد الأوروبي تلك. فالاتحاد الأوروبي هو المنتهك الرئيسي لحقوق الإنسان. ولبلدان الاتحاد الأوروبي سجلات مؤسفة في انتهاك حقوق الإنسان: أزمة اللاجئين، التي تنطوي على سوء معاملة واستغلال المهاجرين واللاجئين؛ كراهية الإسلام؛ البطالة المتزايدة؛ والاعتداء الجنسي. واللاجئون في البلدان الأوروبية غير محميين بتاتان ويتعرضون للإذلال والطرد بل للعنف، وهي حالة تتسبب في احتجاج وقلق شديدين داخل المجتمع الدولي.

وأولا وقبل كل شيء، ينبغي للاتحاد الأوروبي والبلدان الغربية الأخرى الاهتمام بحالات حقوق الإنسان لديهم. والإجراءات المحددة لبعض البلدان أمثلة واضحة على التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة والتدخل في سيادة البلدان الأخرى. وهذه الإجراءات ينبغي إنهاؤها من أجل تيسير الحوار البناء والتعاون في معالجة مسائل حقوق الإنسان.

**السيدة كوبرادزه** (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحقنا في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي.

أولا وقبل كل شيء، من المثير للدهشة أن يرى وفد الاتحاد الروسي أنه من المناسب ممارسة حقه في الرد، نظرا لأن لم نذكر روسيا في بياننا. غير أنني، وبما أن وضع المناطق الجورجية المحتلة في أبخازيا وتسخينفالي قد ذكر، أود أن أشير مرة أخرى، ردا على التعليقات المضللة التي أدلى بها الوفد الروسي، إلى أن روسيا سلطة قائمة بالاحتلال في المناطق الجورجية في أبخازيا وتسخينفالي. فما زال لديها آلاف القوات والقواعد العسكرية في تلك الأراضي، حيث تنتهك حقوق الإنسان بصورة منهجية .

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى، فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلي بها بشأن المناقشات الدولية في جنيف، بأن للتراع طرفين فقط: أحدهما هو جورجيا، بلد يدافع عن سيادته وسلامته الإقليمية، والطرف الآخر هو الاتحاد الروسي، الذي ينتهك بلدنا بصورة متسقة ومستمرة. وقد ناقشنا تلك القضايا في المناقشات الدولية في جنيف مع الطرف الآخر للتراع. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد مجددا أن كل ذلك يُذكر بالحاجة الملحة إلى أن تتمكن آليات حقوق الإنسان الدولية من دخول المناطق المحتلة ورصد الوضع فيها. وبالنظر إلى المركز الراهن للاتحاد الروسي في تلك المناطق بوصفه سلطة قائمة بالاحتلال، فإن بياناته ليست لها أي مصداقية على الإطلاق.

**السيدة هوراتشوفا** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان والتعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي. وسأتوخى الإيجاز الشديد.

أود أن أشدد مرة أخرى على أن التراع في مناطق معينة من دونباس، بما في ذلك منطقتي دونيتسك ولوهانسك، كان سببه هو العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي بدأ باحتلال جمهورية القرم المستقلة ذاتيا. ولولا التدفق المستمر والمتواصل للأسلحة والمقاتلين، فضلا عن وجود قوات روسية نظامية على الأرض الأوكرانية، لما تضررت حياة ورفاه الملايين من المواطنين الأوكرانيين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.